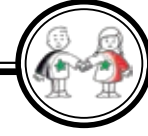


يعامل العالم، ويأيتها الشعوب المضطهدة اتحدوا!

دمشق - ص - ب (35033) - تلاكسي (3349208) - أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد إلكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)



## الافتتاحية

### من هم أعداء التنمية؟

في تصريح صدر مؤخراً عن أحد كبار المسؤولين الحكوميين الذين يُعنون بالشأن الاقتصادي، أشار إلى أن الحكومة تتعرض للهجوم من قبل أعداء التنمية..

قبل الدخول في تفاصيل الموضوع لابد من الإشارة إلى أن العداء للتنمية يدخل حتماً في عداد الخيانة الوطنية، لذلك نعتقد أنه لا يجوز إطلاق الاتهامات ذات اليمين وذات الشمال لمجرد أن أحداً ما قد انتقد السياسات الحكومية من خلال أرقامها المعلنة، لأننا إذا اعتمدنا المنطق ذاته- ولن نعمده- فيمكن اتهام أولئك الذين فشلوا في تحقيق أي نجاح حقيقي- غير إعلامي- في مجال تنفيذ السياسات الاقتصادية، بالتهمة نفسها، مع أنهم عملياً لم يقدموا للتنمية أية خدمة تذكر، بل يمكن القول إنهم دفعوها للوراء، وخاصة في مجال تحقيق معدلات النمو وفي مجال الحفاظ على المكتسبات الاجتماعية التي تحققت خلال العقود السابقة..

لذلك فلنناقش برصانة وهدوء موضوع التنمية وما تحقق منها وما تراجع وما حافظ على نفسه..

أولا التنمية ليست مؤشراً كمياً، وليست مؤشراً بسيطاً، وليست مؤشراً رقمياً.. إنها مؤشر نوعي، ومركب، ويدل على مستوى المعيشة ونوعيتها. ولكن تحقيق التنمية يتطلب تحقيق مؤشرات كمية ورقمية، وأولها نمو الاقتصاد الوطني..

إذا، التنمية هي ذلك النمو الذي ينعكس إيجاباً على مستوى ونوعية معيشة أكثرية الناس في المجتمع.

أي أن النمو هو شرط ضروري لتحقيق التنمية، ولكن تحقق النمو لا يعني بحال من الأحوال تحقيق التنمية «أوتوماتيكياً». لأن التنمية تعني في نهاية المطاف التوزيع الأكثر عدالة لعوائد النمو ذاته، سواء في مجال الأجور أم الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية، الخ..

إن السياسات الحكومية المعلنة لم تضع نصب أعينها فعلياً، حتى من خلال الخطة الخمسية العاشرة، تحقيق التنمية من المنظر المذكور أعلاه، بل وضعت أمامها هدف تحقيق نمو محدد، وإلا فلدينا أحد إذا كنا مخطئين:

- ما هي، وأين هي أهداف الخطة في تحقيق التوازن بين الأجور والأرباح؟

- أين هي أهداف الخطة في الرفع الحقيقي للأجور، وليس الاسمي المطلوب زيادته خلال الخطة 100٪، في ظرف تجاوزت فيه نسب التضخم المتركمة خلال الخطة هذه النسبة بكثير؟

- أين هي أهداف الخطة من تحقيق التوازن بين الأجور والأسعار؟ أمن خلال سياسة تحرير الأسعار بالطول والعرض، كان يمكن تحقيق هذا التوازن في وقت شهدنا فيه فعلياً فلتاناً فظيماً للأسعار وتقييداً شديداً للأجور اضطر رئيس الحكومة لأن يعلن مؤخراً في هذا المجال «تفاهلوا بالخير تجدوه..»، أي اعتماد سياسة التعويل على التقادير، مما سيضطرنا لأن نقول نحن هذه المرة: «حسبنا الله ونعم الوكيل»!؟

ومع ذلك لم يكن أحد، حتى المغالين في مطلب تحقيق العدالة الاجتماعية؛ ونحن منهم، ضد رفع وتأثر النمو المخططة، حتى وإن لم تنعكس فوراً وإيجابياً على مستوى معيشة الناس، على أمل أن يتحقق ذلك لاحقاً بتحقيق نمو تراكمي خلال فترة من الزمن.

ولكن الذي حصل، ولا يزال، خيب كل الآمال.. فأرقام النمو متواضعة من جهة الأرقام الرسمية، أما الأرقام الفعلية فتتطلب المزيد من البحث والتحقيق. ولكن الدلائل الأولى تشير ليس لعدم تحقق النمو المطلوب فحسب، بل أن النمو كان سالبا، وخاصة في قطاعات الاقتصاد الحقيقي..

أما ما يجري التطليل والتزوير له حول ارتفاع أرقام الناتج المحلي الإجمالي، إذا لم يؤخذ بالأسعار الجارية، بل الثابتة لعام 2005، فإن اللوحة في هذا المجال رمادية، بل قاتمة جدا..

والخلاصة أن السياسات الحكومية لم تفض إلى أية تنمية، لأن مستوى معيشة الأثرية الساحقة من الناس قد تدهور، ولو قال بعض «المهوبرين» في هذا الصدد إن وجود هاتف خلوي بيد كل صاحب أجر محدود هو دليل على تحسن وضعه المعاشي.. لذلك نذكر من قال ذلك في اجتماع رسمي: إن تحسن الوضع المعاشي يقاس من خلال سلة الاستهلاك المنخفضة والمخفضة عن المواطن وعن المجتمع، وليس من خلال إحدى مفرداتها، لأننا إذا اتبعنا المنطق نفسه يجب أن نقول إن وجود ثلاثة أطباق في كل منزل هو دليل تحسن الوضع المعاشي، بينما أصبحت اليوم من الضرورات الأولى للحياة. ولا يغيب عن بال أحد أن مستوى المعيشة يقاس ليس بالعيش على الكفاف، وإنما بتلبية الحاجات المتصاعدة لبني البشر، وهذا قانون طبيعي على مر الأجيال والعصور. ولكن الأسوأ أن هذه السياسات نفسها لم تؤد الغرض المطلوب منها، ولم تصل إلى الأهداف التي أعلنتها عندما دق البعض على صدره في أول الخطة الخمسية العاشرة مؤكداً أنه سيصل إلى رقم نمو 7٪، فما هي الحياة تثبت أن النمو المطلوب لم يتحقق.

إذا، لا تنمية، بل لا نمو، فهل المسؤول عن ذلك هو عدو للتنمية، أم أن من يصرح بذلك، ويشرح خطورة هذا الوضع هو عدو للتنمية؟ لا نريد أن نلقي الاتهامات مثلما يفعل البعض ذات اليمين وذات الشمال، بل نريد أن نقول إن الحياة والوقائع الملموسة قد أكدت أن السياسات الحكومية المتبعة معيقة للنمو والتنمية.

إن إعادة النظر بهذه السياسات، والانطلاق إلى سياسات أخرى تلي مصالح الفقراء، لا تحابي ولا تحاكي الفقراء كما يحلو للبعض القول، بل تلي المصالح المادية العميقة لأكثرية الشعب، هو الضمانة لتحقيق كرامة الوطن والمواطن..



### أزمة السكن تخلق أزمات جديدة..

السكن الشبابي.. أخطاء فادحة في التنفيذ والتسليم.. 6

### د. عابد فضلية في ندوة الثلاثاء:

التشاركية خصخصة صامتة للاقتصاد الوطني.. 7

### ملف النكبة.. ٦٢ عاماً والمقاومة مستمرة..

نكبة لليائسين.. والمتخاذلين وتحدٍ عظيم لسواهم.. 11-12

## تعميم حكومي.. مع الشكر الجزيل!



أصدرت رئاسة مجلس الوزراء التعميم رقم ١٥/٢٦٣٨، تاريخ ٢٦/٤/٢٠١٠.. متضمناً ما يلي: «تساءلت بعض الجهات العامة حول ما إذا كان تعميمنا رقم ١٥/٥٦٥٩ تاريخ ١٧/٩/٢٠٠٨ المتضمن السماح للجهات العامة التي تعاقبت مع عمال مؤقتين قبل نفاذ القانون الأساسي للعمالين بالدولة رقم ٥٠/٥٠٤ لعام ٢٠٠٤ للذين مازالوا على رأس العمل حتى تاريخه، السماح لهم بالاشتراك بالاختبارات التي تجريها جهاتهم لإملاء الشواغر المتوفرة لديها بشكل استثناء من التعميم رقم ١٥/٥٦٧٨/١٥ تاريخ ١١/٥/٢٠٠٧ فيما يتعلق بالاستفادة من فائض العمال قبل الإعلان عن إجراء مسابقة أو اختبار.

نعلمكم أن تعميمنا رقم ١٥/٥٦٥٩ تاريخ ١٧/٩/٢٠٠٨ إنما قصد فيه جواز تعيين المتعاقدين لدى الجهة العامة بشكل دائم عن طريق إجراء اختبارات حتى تتوافر الشواغر، ولا علاقة له بالعمالة الفائضة، وأن التعميم رقم ١٥/٥٦٥٩ المشار إليه أعلاه إنما يطبق عند التعيين ابتداءً من خارج الجهة العامة.. للاطلاع والتقيّد..»

التعميم موقع من رئيس مجلس الوزراء المهندس محمد ناجي العطري، ويعني فيما يعنيه أن جميع العمال غير المثبتين في القطاع العام، حتى لو كانت خدمتهم ممتدة لسنوات طويلة، ما زالوا مهدين بالصرف من الخدمة في أية لحظة، ودون أن يكون هناك أي رادع قانوني يمنع ذلك، بل إن هذا التعميم بمثابة إذن خاص للمدراء والوزراء بصرف من يشاؤون من هؤلاء العمال متى أرادوا ذلك، وحتى لأسباب مزاجية.. فشكراً جزيلاً أيها الزمن الجميل..

## اللبنانيون والأردنيون يستعدون لحلم النائب



بدأ اللبنانيون والأردنيون الاستعداد لمعيشة المنافسة الاقتصادية التي وعد به النائب الاقتصادي حين كشف عن حلمه في الوصول إلى ناتج محلي إجمالي يساوي حصيلة جمع اقتصادي لبنان والأردن معاً، ولكنهم (اللبنانيون والأردنيون) لم يبدأوا ذلك الخوف الشديد المتوقع في حالة مثل هذه، فوصول الناتج الإجمالي المحلي السوري عام ٢٠١٥ لحدود ما ينتجه البلدان مجتمعين لن يغير شيئاً في خارطة الاقتصادية في المنطقة، ولن يكون ذا أثر عظيم الخطر على سكانها خارج سورية.

فمساحة الأردن تبلغ ٨٩.٢٨٧ كم² وعدد سكانه ٥.٢٢٩ مليون نسمة، أما مساحة لبنان فتبلغ ١٠.٤٥٢ كم² وعدد سكانه ٤.٥ مليون نسمة، أي إنهما (مجتمعين) من حيث المساحة أصغر من مساحة سورية التي تبلغ ١٨٥.٠٠٠ كم² حتى النصف تقريباً، ومن حيث السكان أقل تعداداً من السوريين البالغين حسب آخر الإحصاءات ٢٣ مليون نسمة، وعليه، إذا حسبها على أساس المساحة فهما المنتصران، أما إذا حسبها على أساس عدد السكان فهما أكثر من منتصرين، إنهم الساحقان الماحقان اقتصادياً واجتماعياً (من حيث الرفاه النسبي طبعاً)!

لقد أخطأ النائب الاقتصادي ربما في «القراءة» التي رأت مرة أن الحل الاقتصادي للبلاد يكمن في الوصول بالناتج المحلي الإجمالي إلى ضعف مجموع الناتجين اللبناني والأردني، واكتفى بقراءة «مجموع الناتجين اللبناني والأردني» ثم استدار، ولكن، وبما أن بعض الظن إنهم، وعلى اعتبار النائب بقرراً جيداً، فلا مانع من تذكيره بأن الوصول إلى ١٠٠ مليار دولار أمريكي حجم ناتج محلي في ٢٠١٥ لن يحل المشكلة رغم استحالتها، وهذا ما يمكن قراءته على وجوه اللبنانيين والأردنيين الذين لن يعجبهم أن «قاسيون» فتحت اليوم عيون النائب الاقتصادي على هذه المسألة.. فمساحة سورية وعدد سكانها يتطلبان تحقيق ضعف الناتج المحلي للبنان والأردن مجتمعين في عام ٢٠١٥ بعد تجديد الأرقام في ذلك الحين، قبل أن يتسنى للنائب الاقتصادي القول (يوماً ما): «إن اقتصادنا اليوم بحجم اقتصاد دولتين»!

◀ النقابي إبراهيم اللوزة

يكتسب تسبب عمال القطاع الخاص للنقابات أهمية خاصة بسبب الانتقال من نهج اقتصادي كان القطاع العام فيه قائداً حقيقياً لعملية التنمية إلى نهج جديد بات فيه القطاع الخاص، برأي واضعي السياسات الحكومية، خشية الخلاص للاقتصاد الوطني. ففيما مضى كان القطاع العام يتطور ويمتد أفقياً وعمودياً، ويتطور معه اليد العاملة عددياً ونوعياً، مما انعكس بدوره على واقع النقابات تنظيمياً ومالياً، لأن التسبب للنقابات في القطاع العام كان تلقائياً ولا يحتاج لجهود خاصة، بينما العمل النقابي في القطاع الخاص كان يحتاج وما يزال إلى جهود خاصة لجذب عماله إلى النقابات. وكان القطاع الخاص في الماضي يحتل مراتب أقل من حيث دوره ونسب مساهمته في الناتج المحلي وتشغيل اليد العاملة، بسبب تبعثره في منشآت وصناعة صغيرة وورش مهنية. ومع التبدل الذي جرى وما زال، أقصيت الدولة عن دورها اقتصادياً واجتماعياً، وبدأ القطاع الخاص يحل محلها بعد أن أمسك دفعة قيادة العملية الاقتصادية. الاجتماعية. إن ما جرى خلال العقد الماضي وما زال مستمراً هو عملية هدم لما هو قائم بكل ما تعنيه الكلمة من هدم، ونفخ الروح بالاشطايا المتبقية من القطاع الخاص بعد عملية التأميم، واستقدام دعم استثماري خارجي، ليصبح القطاع الخاص هو الرائد والقائد للعملية الاقتصادية الاجتماعية.

ما يهمني ذكره في هذا السياق هو أن تبادل المواقع بين القطاعين العام والخاص أدى أيضاً إلى تبدل في تعداد اليد العاملة بين القطاعين، فقد تقلصت اليد العاملة في القطاع العام بسبب السياسات الليبرالية الجديدة، والقائصة بمنع التشغيل في القطاع العام مع استمرار النقص الطبيعي باليد العاملة نتيجة للوفاة، سن التقاعد، الاستقالات... الخ. بينما القطاع الخاص يتوسع وينمو ويتطور كما ونوعاً، وهذا التطور اقتضى أيضاً زيادة في اليد العاملة إلى أن أصبح عددها يقارب الـ 3/ مليون عامل.

إن هذا الواقع الذي استجد منذ عقدين، من حيث تركز اليد العاملة في القطاع الخاص، وتقلصها في القطاع العام، قد ألقى الحركة النقابية وجعلها تدق نواقيس الخطر، وتطرح في مؤتمراتها أهمية التوجه إلى عمال القطاع الخاص لتسيبهم إلى النقابات، فقد جاء في تقرير الاتحاد العام لمجلس الاتحاد السابع (في مجال شؤون العمل):

«القطاع الخاص: نكرر في كافة تقاريرنا السابقة حول ضرورة الاهتمام بالعمال في القطاع الخاص، وضرورة العمل على تسيبهم إلى التنظيم النقابي، ليتمكنوا من الحصول على حقوقهم ومكتسباتهم، إلا أنه لا بد أن نعترف أن خطواتنا في هذا المجال ما تزال متعثرة وبطيئة جداً، ولا تتجاوز نسبة المنتسبين إلى النقابات في القطاع الخاص 20٪ من إجمالي العاملين، مع تأكيدنا أن هذا الرقم غير دقيق وهو أقل من ذلك».

ويؤكد هذا الطرح الأرقام الواردة في التقرير التنظيمي عن عدد عمال القطاع الخاص المنتسبين للنقابات، والمقدر بـ 20٩٤٠٧/ عامل وعاملة في كل المحافظات السورية، ولكن هل يكفي للحركة النقابية التأكيد الدائم على ضرورة التوجه لعمال القطاع الخاص مع قليل من اللوم لاستمرارية التقصير في هذا الموضوع؟

إن نجاح الحركة النقابية في تقوية صفوفها بين عمال القطاع الخاص يتوقف على توفر الإرادة في تحقيق هذه المهمة، والخروج من إطار جلد النفس، والتقدم خطوة على الأرض كما أشارت إلى ذلك التقارير النقابية منذ أن أصبح تسبب عمال القطاع الخاص للنقابات مشكلة معقدة لم تجد النقابات حلاً جذرياً لها.

إن أهم خطوة باتجاه عمال القطاع الخاص هي الدفاع عن حقهم بأجر عادل متناسب مع مستوى المعيشة، إضافة للحقوق الأخرى التي ينكرها أرباب العمل، مثل الضمان الصحي، التعويض العائلي، الإجازات، حق الانتساب للنقابات دون ضغط، وتسجيل العمال في التأمينات الاجتماعية بأجورهم الحقيقية.

لقد أشارت تقارير النقابات أن معدلات نمو الأجور الحقيقية قد تراجعت من 9.9٪/ عام 2005 إلى 7.9٪/ عام 2006، ومن ثم تراجعت إلى 2.2٪/ عام 2007، مما يجعل استخدام جميع وسائل النضال، بما فيها الإضراب، حقاً مشروعاً لوقف هذا التراجع وتحسين الأجور الحقيقية، لأن الاقتصاد على الحوار والحوار فقط سيضيع حقوق العمال، ويبيدهم عن ممثلهم الشرعي الذي من المفترض به أن يدافع عن حقوقهم ومصالحهم، وهذا الابتعاد ليس في مصلحة النقابات والطبقة العاملة.

## رد على مقال (قانون العمل الجديد... العبرة بالتطبيق)

# قانون العمل الجديد... بين التأييد والمعارضة



**القانون الجديد  
أرسى تقليداً  
معيباً في  
التشريع لم  
تعرفه القوانين  
منذ نشأتها  
حتى اليوم.**

بعد صدور قانون العمل الجديد رقم ١٧/ لعام ٢٠١٠، سنسمع الكثير من الشهادات التي تطري عليه، ممن كانوا يؤيدونه بالطلق في فترة المخاض، ومن بعض الذين كانوا يعارضونه قبل الصدور، وانقلبوا بقدرة قادر من معارضين إلى مؤيدين، ومن ناقدين إلى موقع النصرة له. ولكن مهما زين المتحدثون صورته، ومهما لمعه وحلوه في العيون، فإنه لا يعدو في نظر العمال، والغالبية من النقابيين، عن كونه قانوناً مجحفاً جائراً ضمنت صياغته اللينة المساء الناعمة، للمستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال، فعل ما كانوا يفعلونه وهم محرجون في ظل القانون القديم، اعتماداً على تراخي الجهات المسؤولة عن رقابة تطبيقهم للقوانين، وهو التراخي الذي يضعها موضع الاتهام بالتواطؤ، فقد ضمنت لهم فعل ما يريدون بحرية تامة دون حرج مما يفعلونه، ودون خوف الجهات المسؤولة في دعمها لهم من تهمة التواطؤ، جراء الزوريب الفنية التي أقرن صنعها مشرعوه، وأخرجوه على طريقة (الفواخرجي)، حيث يشاؤون يضعون (أدان الجرة).

ولا يتميز هذا القانون بشيء عن سلفه السابق، إلا بالدهاء، وإتقان فن الالتفاف على حقوق العمال ومكتسباتهم المشروعة بتعابير مطاطة توحى بالحقوق، وهي في حقيقتها مذلة للعمال، وتسلبهم كرامتهم، وتجعلهم سلعة في سوق نخاسة العمالة.

الأخ «سمير سعيفان» الاقتصادي الذي نجله ونحترم أفكاره وقناعاته في إطار الرأي والرأي الآخر، يرى في مقاله المنشور في جريدة الثورة عدد ٢٧ نيسان ٢٠١٠ بعنوان «قانون العمل الجديد... العبرة في التطبيق»، يرى في القانون الجديد، مزايا هي أفضل للعامل من القانون القديم، ويرى تعطيل الحماية التي نص عليها القانون القديم ووفرها للعامل، وعدم تسجيل العمال في الضمان الاجتماعي بالرواتب الفعلية، وحجب الإجازات السنوية عن العمال، وإجازة الأمومة عن العاملات، وحرمانهم من العطل الرسمية والطبابة وغير ذلك من الحقوق التي كرسها القانون لا قيمة لها إلا بالحزم في تطبيق القانون، وهذا صحيح من حيث المبدأ، وأي قانون مهما بلغ من التطور والحدثة يظل فارغاً من مضمونه إن لم تحترمه أولاً الجهة التي أصدرته بالسهر على حسن تطبيقه بموضوعية وحياد، ولكن إذا كانت نصوص القانون توفر الحماية، والجهات المسؤولة عنه وعن تطبيقه هي التي تعطله، هل يسوغ لنا هذا التعطيل اتهام القانون بدلاً من اتهام الجهة المعطلة، أو مجموعة المعطلين؟ ومن يضمن لنا في القانون الجديد عدم تعطيل كل الأحكام التي هي في مصلحة العامل؟ ما دامت إرادة التعطيل احتمالاً قائماً مرتبطاً بأخلاق المسؤول عن تطبيقه ونزاهته وشفرة الوظيفي، وبصورة خاصة إذا كانت الصياغة الفضفاضة تساعد على ذلك، فيصبح على عكس ما نراه بحلته الجديدة قانوناً فارغاً من الحسنات، معطلاً بالنسبة للعامل كما كان القانون السابق، وحارماً حتى درجة الغلو بالنسبة لمصالح أصحاب الأعمال.

القانون ٩١/ لعام ١٩٥٩ وتعديلاته، والمرسوم التشريعي رقم ٤٩/ لعام ١٩٩٢ وتعديلاته، والمراسيم الاشتراعية العديدة التي صدرت لمصلحة العمال وعطلت، وبعض الأنظمة الداخلية التي صدرت لتنفيذها وما زالت محفوظة في أدراج وزارة العمل حتى اليوم، أفقدت العمال ثقتهم بهذه الوزارة، وجعلتهم ينظرون إليها على أنها منجزة، وهي وزارة أصحاب العمل لا وزارة العمل، ويات العمال بوصايتها، يترحمون على قانون العمل رقم ٢٧٩/ لعام ١٩٤٦ الذي راعى مبدئين أساسيين عند صدوره هما:

- تحسين حالة العمال من الناحية المالية والاجتماعية.

- تنشيط المشاريع الاقتصادية بهدف تحقيق ازدهار الصناعات الوطنية.

وحقق العمال من خلاله في عهد الاستقلال بصورة فعلية حق الإضراب، وتحديد الحد الأدنى للأجور، وتحديد ساعات العمل، والعطلة الأسبوعية، والإجازة السنوية المأجورة، وأجور عطل الأعياد، وتعويض التسريح التعسفي وتعويض طوارئ العمل والأمراض، وغير ذلك من الحقوق التي تهردها اليوم وزارة العمل بإلغاء المرسوم التشريعي رقم ٤٩/ لعام ١٩٦٢ الذي صدر لتوفير الحماية للعمال من التسريح التعسفي، وتستبدله اليوم بقانون يعريهم من أية حماية. ومن أية تدابير

جادة، أو ضوابط رادعة تضمن لهم إنسانيتهم وحقوقهم المشروعة.

فإذا كان الأخ «سمير» يرى في التعويضات التي يمنحها رب العمل للعامل على التسريح التعسفي في ضوء القانون الجديد ميزة غير متوفرة في القانون السابق، فإننا نراها من وجهة نظرنا مساً جوهرياً بشرة حقوق الإنسان منعا القانون السابق ولم يسمح بها، فاستغنى عنها عند ذكرها في أحكامه....

وتوثيق العقود ومكافأة نهاية الخدمة، وحق المرأة بإجازة الأمومة وإجازة الوفاة والزواج هي حقوق نص عليها القانون السابق، وليست ميزات أتى بها القانون القديم أقل من الجديد، فقد عدلها المرسوم الرئاسي وصارت واحدة في القديم والجديد.

أما إذا كانت مكاتب التشغيل الخاصة المحدثه إلى جانب مكاتب التشغيل العامة ميزة كما يراها الأخ سمير، فإننا نراها سبباً للابتزاز وتعطيل دور المكاتب الرسمية، والمكاتب المشكلة خارج القانون التي أشار إليها الكاتب المحترم في مقالته هي تلك التي تتعلق باستخدام عمال الخدمة المنزلية، وهي في كلا القانونين القديم والجديد خارج أحكامها، وما يدعوننا للقول إنها مكاتب متعارضة وتضيق الفرص على المتعطلين، وتسمح للسمسرة أن تنشط هو الخلط في مهام كل منهما، فالقانون ليس موضوعاً إنشائياً، بل هو قواعد لا يجوز أن تتضمن أحكاماً متضاربة مع بعضها البعض، بل يجب أن تكون عبارته واضحة غير قابلة للتأويل والتفسير والتحليل، لأن هذا التضارب القائم بين الفقرة ب/ من المادة ٢٣/ المتعلقة بجواز تأمين مطلبات أصحاب العمل من العمال عن طريق المكاتب الخاصة، مع المادة ١٨/ المتعلقة بمكاتب التشغيل العامة، ينعكس سلباً على سياسة تشغيل اليد المعطلة عن العمل، ويفتح نافذة للتلاعب بمصير هؤلاء المتعطلين، مهما ذكر القانون من التزامات وضوابط غير معززة بجزاءات رادعة على المخالفات الجارية على هذا الصعيد كما جاء في الفقرة د/ من المادة ٢٣/، وإغفال هذه الجزاءات يشجع أصحاب النفوس الضعيفة على التلاعب والتحليل على القانون، وبالتالي يساعد على حرف المفتشين عن جوهر

## القانون الذي لا يري

### المبادئ الإنسانية،

### ولا يحقق التوازن في

### الحقوق والواجبات،

### ولا يطفو على

### سطحه إلا مصلحة

### المستثمرين، يعيدنا

### إلى الوراء عشرات

### السنين.

مهامهم، وإفسادهم جراء الثغرات الموجودة في مواد القانون. والفلتان الذي يشير إليه الأخ سمير في عمل غير السوريين في الفقرة السابعة من مقاله سيظل قائماً تأسيساً على الخبرة والمعرفة بطبيعة المسؤولين عن هذا الفلتان الذين يسهمون بإحداثه مساهمة فعالة، كما يشكلون قطباً أساسياً في تضييع حقوق الكثيرين من العمال على صعيد أجورهم وتعويضاتهم وتأميناتهم وعقودهم ومظالمهم، جراء بيروقراطيتهم التي أشار إليها الكاتب في مقاله في البند ١/ من الفقرة ١٢/ تحت ضغط أعبائهم التي تشجعهم على الجري وراء مصالحهم الذاتية وترجيحها على الصالح العام.

والقانون السابق كان أكثر دقة من القانون الجديد بموضوع تشغيل الأحداث، باستثناء الإجازة فهي مكسب جديد، ولكنه لا يشكل محوراً جوهرياً بالنسبة لمجموع العاملين في القطاعين العام والخاص، ولا يغطي السلبات التي يمارسها أرباب الأعمال على عمالهم في عقودهم وأجورهم عند التعيين، وترفيعاتهم وتأميناتهم وإجازاتهم وغيرها، فكل هذه الحقوق ذكرها القانون ذكراً خجولاً بعيداً عن جدية الرقابة عليها، كرمى لعيون بعض أرباب العمل ليبسط سيطرتهم المطلقة وإرساء مبادئ ظلمهم واستغلالهم وتحكمهم برقاب العمال.

والقانون الجديد أرسى تقليداً معيباً في التشريع، لم تعرفه القوانين منذ نشأتها حتى اليوم، وهو المفعول الرجعي على العقود اللاحقة والسابقة، فهذا النص الغريب على التشريع لا معنى له إلا التفریط بحقوق العمال والاستهانة بكرامة الإنسان التي كرسها الاتفاقيات الدولية والعربية إرضاء لسلادة أصحاب الرساميل وتشجيعاً لهم على التصرف بالنحو الذي يريحهم، تماماً كالمبدأ الذي تم بموجبه إصدار القانون رقم ١٧/ على قاعدة «العقد شريعة المتعاقدين»، فأية شريعة هذه التي يمكن التعويل عليها إذا كان شرط التطبيق في الإرادة غير متوفر بين المتعاقدين، أي بين العامل ورب العمل؟ أية التزامات يمكن الاعتداد بها إن لم تتوفر الأحكام الملزمة بنص صريح تحت طائلة إنزال العقوبات الصارمة بحق المخالفين..

القانون الذي لا يضمن للعامل حداً مقبولاً من الأجر لمواجهة أعباء الحياة ولا يراعى حقوقه في الترفع والتأمين عليه والإجازات والكرامة قبل كل شيء، ولا يهتم إلا بمصالح المستثمرين، لا يرقى إلى مرتبة القوانين التي تستحق كل هذه الضجة التي أخذها قانون العمل الجديد رقم ١٧/.

القانون الذي لا يري المبادئ الإنسانية، ولا يحقق التوازن في الحقوق والواجبات، ولا يطفو على سطحه إلا مصلحة المستثمرين، يعيدنا إلى الوراء عشرات السنين.

وعلى أية حال কিفما كانت الاتجاهات حول القانون الجديد، فإننا نشكر كل الذين فهموه فهماً صحيحاً وعارضوه بمقتضى فهمهم وحكمهم عليه، والقادم قريب والنبا اليقين في قول الشاعر:

**ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلاً**

**ويأتيك بالأخبار من لم تزود**

■

القطاع الخاص والمشارك، من مكتسبات هامة، كانت تحميمهم من خطر التسريح التعسفي، خدمةً للراسماليين، وتقويةً لسيطرتهم على العمال، وزيادة لثرواتهم من استغلالهم للبشع لهم.

وإذا كانت عدوى ظاهرة «موافج»، قد تسربت خلال عدة عقود، إلى أعضاء كثيرين في اللجان والجمعيات والاتحادات النقابية على اختلاف أنواعها ووظائفها وتسمياتها، فإن خشية الآن هي أن تعم هذه الظاهرة أكثر من أي وقت مضى، بعد تجريد العمال من المرسوم ٤٩/ الذي كان يمنع التسريح التعسفي لعمال القطاع الخاص.

إن المرحلة الحالية تتطلب من العمال عامة في القطاعين العام والخاص زيادة اليقظة والحذر، وتشديد النضال للدفاع عن استقلالية النقابات، ومنع التدخل في شؤونها الداخلية، ومنع تسلل الانتهازيين والوصوليين إلى النقابات.

■ **عبدي يوسف عابد**

## «موافج»...!!

لكلمة «موافج» قصة طريقة نشرتها الصحافة في خمسينيات القرن الماضي، مفادها أن أحد نواب العشائر، كان يغط في نوم عميق أثناء عقد جلسات البرلمان لمناقشة مشاريع القوانين، وعندما كان يجري إيقافه من أجل التصويت، كان يرفع يده ويقول «موافج»، حتى ولو كانت تلك الموافقة تمس قرية أو جماعة يهيمه أمرها.

على هذا المنوال تصرف أغلب أعضاء مجلس الشعب السوري، الذين يفترض أنهم من العمال والفلاحين، عندما أبدوا موافقتهم ومصادقتهم على قانون العمل الجديد الذي يجرد عمال

## في مؤسسة غاز بانياس:

## سيف التسريح يطال العمال المؤقتين والموسمين



## «سيادة رئيس الجمهورية»

المواطنون المستعدون: (١) رائد علي صالح، (٢) غياث مصطفى مرعي، (٣) شادي بهجت أحمد، (٤) زياد علي علي، (٥) أحمد محرز يوسف، (٦) سيف الدين محمد محمد، (٧) محمود سليمان محمد، (٨) مهند محمد عمار، (٩) سمير سليمان نور الدين، (١٠) سومر خليل عباس، (١١) إبراهيم اصصف اسماعيل، (١٢) يوشع مهنا سعود، (١٣) سامي إبراهيم ديب، (١٤) شادي علي حصيني، (١٥) شفيق علي نده، (١٦) نادر علي محمد.

يعرضون لسيادتك مأساتهم بما يلي:

في مطلع عام ٢٠٠٣ عملنا بعمود استخدام موسمية في شركة محروقات (دائرة غاز بانياس)، ثم في الشركة السورية لتوزيع الغاز (فرع المنطقة الساحلية)، خلال فترة وجود هذه الشركة قبل دمجها مجدداً في شركة «محروقات»، وقد جددت هذه العقود باستمرار نتيجة الحاجة الماسة لليد العاملة (بصفتنا عمال تعبئة أسطوانات وشحن صهاريج الغاز) وذلك لمنع توقف إمداد المواطنين بالمادة التموينية على امتداد أكثر من سبع سنوات

الاتحاد العام لنقابات العمال قام بتوجيه كتاب مباشر إلى رئيس مجلس الوزراء، جاء في نصه: «أعلمنا اتحاد عمال طرطوس بكتابه رقم ٢٠٥/ص تاريخ ٢٠١٠/٤/٢٠ بأن فرع المنطقة الساحلية للغاز قام بإنهاء عقود ١٨/ عاملاً، والمتعاقد معهم منذ عام ٢٠٠٤ كعمال موسمين نظراً لحاجة الشركة إليهم في جميع فروعها في المحافظات.

يرجى التوجيه والموافقة لاستمرار التعاقد مع هؤلاء العمال، كونهم على رأس عملهم بشكل مستمر منذ سبع سنوات، وأصبحوا يمتلكون الخبرة والمهارة الفنية اللازمة للعمل».

والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة هو: هل بإمكان الاتحاد إرجاع العمال إلى عملهم؟ أم أن قضيتهم ستدفن في أدراج الجهات المعنية؟!

لقد قام هؤلاء العمال بتوجيه رسالة إلى رئيس الجمهورية يشرحون فيها وضعهم، وستقوم «قاسيون» بنشر الرسالة كاملة لأهميتها الشديدة:

في خطوة قد تكون هي البداية لجس نبض المئات من العاملين في الشركة العامة للمحروقات، أصدر فرع المنطقة الساحلية - غاز بانياس قراراً مجحفاً بالاستغناء عن ١٦/ عاملاً تحت حجة واهية وهي عدم الحاجة لخدماتهم وانتهاء عقودهم السنوية والموسمية، لينضموا إلى جيش العاطلين والباحثين عن العمل، وفي زمن أصبح فيه الاستحواذ على فرصة العمل من الأحلام الوردية أو من شبه المستحيلات، في ظل الأوضاع الاقتصادية والمعيشية الصعبة التي يعيشها معظم السوريين بكل فئاتهم، وعلى الرغم من تخني إدارة الشركة خلف طريقة إبرام العقود، والتي لا تأخذ أو تكتسب صفة الاستثمارية، فإن تسريح هؤلاء العمال جريمة بحق أولادهم وعائلاتهم التي ينتظرها مستقبل قائم جراء التسريح، ولعل خير الأمور أوسطها، وذلك بالتعامل معهم مثل باقي فروع الشركة التي جددت عقود عملها، إلا فرع غاز بانياس الذي لم يطبق القوانين والأنظمة بحجة ملاحظات هيئة التفتيش!!

ويبدو أن الحلم الذي عاشه العمال بعد تصريح مدير شركة المحروقات عبد الله خطاب الذي جاء مكملاً لتصريح رئيس مجلس الوزراء بتثبيت العمال المؤقتين قد ذهب أدراج الرياح، وقد رفع العمال مذكرة إلى اتحاد عمال طرطوس، رفعها بدوره إلى الاتحاد العام لنقابات العمال - أمانة شؤون العمل، وجاء في المذكرة:

«تقدم إلينا عدد من العاملين في مديرية فرع المنطقة الساحلية للغاز، وعددهم ١٨/ ثمانية عشر عاملاً، يشكوى نتيجة فصلهم من العمل، علماً أنه قد مضى على استخدامهم مدة زمنية مبينة وفق تاريخ المباشرة لكل عامل منهم، علماً أنهم كانوا مستمرين بعملهم دون انقطاع وذلك حسب الجدول المرفق». وفور وصول الكتاب إلى

## عمال التنمية الزراعية في الرقة

## معايير مزدوجة، ومكاييل متعددة...!!



أليس العمال الزراعيون أحقّ بالسكن والأرض من كبار الملاك والمنتفذين؟! هل الأمور مزاجية عند الحكومة، والمعايير ازدواجية، بل الكيل بأكثر من مكاييل؟!!

لا شك أنّ السياسة الاقتصادية الاجتماعية التي يتبعها الطاقم الاقتصادي ومن خلفه الحكومة ومن وراءها من المنتفذين هي وراء كثير من المآسي الاقتصادية الاجتماعية التي يعاني منها العمال والفلاحون وسائر المواطنين، وإذا أردنا تعدادها سنحتاج إلى أرقام كبيرة تستحق الدخول في كتاب غينس للأرقام القياسية!!

وسبق أن قامت الحكومة ضمن توجهاتها في الاستثمار الوهمي والخصخصة والبيع، بحلّ مزارع الدولة بقرار خاطئ لا تزال تداعياته وانعكاساته على اقتصاد الوطن وعلى المواطنين من عمال وفلاحين تظهر كل فترة، ومنها إعادة كثير من الأراضي لكبار الملاكين والتصرف بمزاجية ومعايير مزدوجة، بل أكثر من ذلك، بالكيل بعدة مكاييل.

وقد وصلت له قاسيون» شكواى واستغاثات من العمال الزراعيين العاملين سابقاً في حوض الفرات (التنمية) وعددهم ٦١ عاملاً، فقد سبق أن أعطت الحكومة موافقتها على بيع مساكن مدينة الثورة ومزارعها، ومنها ما يتوافق مع حقوق ورغبات العمال والخبرات الفنية الوطنية، وذلك بتمليكهم المساكن التي تجاوزت عمرها الافتراضي، حيث تمّ بناؤها عام ١٩٦٨ لتشجيع العمال والخبرات آنذاك للعمل في بناء أعظم المشاريع الاقتصادية في تاريخ سورية إلى الآن، وهو سد الفرات والمشاريع الزراعية والاستصلاحية المرافقة له بمساعدة الاتحاد السوفيتي دون شروط، بينما طالبت الدول الرأسمالية آنذاك بأثمان متعددة وشروط معقدة تمس كرامة الوطن والمواطن... ولعل الذكرى تتفع في هذه الأيام للذين يراهنون على الشراكات الرأسمالية الليبرالية المتوترة .

هذه الشكاوى والاستغاثات من العمال تتمحور حول المعايير المتبعة التي لا ضابط لها، والتي تتنافى مع العدالة والمساواة، وهي مستمرة منذ سنوات، فقد تملك عمال وفتيو استصلاح الأراضي في مدينة الثورة مساكنهم وهذا حقهم، بينما عمال التنمية الزراعية في حي الدرعية بالرفقة حرموا من ذلك، والعمال القاطنون فيه هم من مؤسستي الاستثمار والاستصلاح، وهم

## رسالة إلى «قاسيون»..

## عمال الآثار الموسميون بلا أية ضمانات

وصلت إلى «قاسيون» رسالة من مجموعة من العاملين في مجال التقيب عن الآثار، «الخائفين على لقمة عيشهم» كما يؤكدون حرفياً، يقولون فيها:

«الرفاق في جريدة قاسيون:

تتقب في أراضي البلاد الكثير من البعثات الأثرية الأجنبية والوطنية المشتركة، ويعمل مع هذه البعثات بشكل موسمي الكثير من العمال العاديين بأجور زهيدة، يرضون بها نتيجة الحاجة الماسة وشطف العيش، ورغم أن الكثيرين منهم حاصلون على شهادات علمية عالية لكن الظروف حرمتهم من العمل لدى الدولة بسبب عدم توفر جبهات عمل.. لذلك نعرض ما يلي:

تتعارض المديرية العامة للآثار والمتاحف عن تسجيلنا بشكل رسمي في التأمينات، ونحن لا نستطيع أن نتقدم بشكل رسمي لتسجيلنا في التأمينات خوفاً من فصلنا من العمل، لذا يرجى إيصال صوتنا إلى الجهات المعنية من خلال صحفيكم الموقرة، صوت العمال والفلاحين وجميع الكادحين، بغية تسجيلنا في التأمينات وحماية حقوقنا كعمال وسلامتنا من الإصابات الطارئة، وهو ما نصت عليه قوانين العمل منذ عام ١٩٥٩ وحتى الآن».

«قاسيون» تضم صوتها إلى صوت هؤلاء العمال، وتطالب مديرية الآثار بإعطائهم حقوقهم المشروعة كافة.

■ ■

## في الشركة السورية للنفط:

## تعميم جائر يقلص حقوق العمال

تعد الشركة السورية للنفط من كبرى شركات القطاع العام، وتحتل أهم المراكز الاقتصادية في سورية سواء من الناحية المادية أو من الناحية الاجتماعية، إذ تستقطب حوالي ١٦٠٠٠/ ألف عامل موزعين على مديرياتها وفق هيكلها الإداري، وتؤكد بعض الأرقام أن وارداتها تقدر بأكثر من ٥٠٪ من الدخل القومي، وتقدم الشركة للعمال ولأسرهم الخدمات السكنية والرعاية الصحية الكاملة، وبناءً على أحكام الدستور والمرسوم التشريعي الصادر في ١/ حزيران ١٩٧٥، والمتضمن تأمين خطوط أنابيب النفط ومحطات الضخ والمصب لشركة نفط العراق، فقد أقر بأن يحتفظ العاملون لدى الشركة المؤممة بجميع حقوقهم المكتسبة في ظل الأنظمة والأحكام النافذة.

وجاء قانون العاملين الأساسي ١٩٨٦، والقانون رقم ٥٠/ لعام ٢٠٠٤ منسجماً مع المرسوم، حيث ورد بأحد نصوصه «تبقى الأنظمة الصحية سارية المفعول ريثما يطبق نظام الضمان الصحي».

وحسب أحكام الدستور، ففي الشركة السورية لنقل النفط كان العامل الذي يستحق إجازة مرضية يمنح الأجر الكامل بمعدل ٤/ أيام عن كل ربع من السنة، وتدور هذه الأيام إلى آخر السنة، وجميع المدراء العميين الذين تتألو على إدارة هذه الشركة كانوا ملتزمين بهذا الموضوع وتطبيقه قدر المستطاع، حتى جاء تعميم المدير العام للشركة السورية لنقل النفط بتاريخ ١/٤/٢٠١٠، وألغى هذا المكسب.

قاسيون تضم صوتها إلى صوت العمال وتطالب بأن يتراجع المدير العام عن تعميمه المذكور، من أجل إنصاف عمال الشركة، وإعطائهم حقهم المكتسب، والذي نصت عليه جميع القوانين والأنظمة عبر عشرات السنين.

## بعض هموم عمال السكك الحديدية في حلب



كُلف عمال الخط الشمالي بساعات منجزة في المحطات من السلفية إلى ميدان أكبس (سلمية، تالرفعت، قطمة، عفرين، راجو، ميدان أكبس)، وخلال الربع الأول من هذا العام، فوجئوا بعد أن عملوا على أساس الساعات المنجزة بصرف تعويض ٤٠/ ساعة فقط خلال الشهر، رغم أن الساعات الفعلية أكثر من ١٠٠/ ساعة.

مما اضطر نظار المحطات (تالرفعت، قطمة، عفرين) إلى رفع بقرقيات موجهة لمديريات الحركة والجر والشؤون الإدارية، ومديرية الرقابة الداخلية. يطالبون فيها تأمين عناصر للمحطات المذكورة أعلاه للتمكن من الدوام ثماني ساعات فقط، بسبب تأمين عناصر لسد العمل الإضافي، ونتيجة هذه البرقية تم نقل نظار المحطات السابقة إلى محطة جبرين كعقوبة دون تكليفهم بأي عمل في المحطة، علماً أن لديهم سنين خدمة تفوق ٣٠/ سنة لكل واحد منهم، وتم تكليف بدلاء عنهم بمهمات تفوق تعويض ساعات العمل الإضافي ٣/ مرات عما كانوا يتقاضونه. «قاسيون» تطالب الجهات المعنية بحل مشكلة هؤلاء العمال، ومنع بعض الإدارات من القيام بمثل تلك التصرفات الكيدية بحق عمال لا ذنب لهم إلا المطالبة بحقوقهم.

■ ■

■ الرقة/ محمد الفياض

## فلاحو المالكية متمسكون بحقوقهم بأراضيهم..

## الفلاح.. والقسط السمان

◀ صلاح معنا

ما انفكت سياسات الحكومة وتدبيرها وإجراءاتها تحاصر الفلاح السوري والزراعة السورية وتنزل بهما الخسائر، وكأننا هما عدوان لدودان، وكأننا لسنا بلداً زراعياً ما زال صامداً بفضل ما تقدمه أرضه من محاصيل وثروات..

فمثلاً ارتفعت أسعار المحروقات والأسمدة الزراعية ثلاثة أو أربعة أضعاف، وبقية المواد الزراعية هي احتكار للتجار والسماصرة، أما اتحاد الفلاحين فأصبح يصرخ دون أن يجيبه أحد فيتحسر على أيام زمان عندما كان يأمر فيقطع.. لا كما اليوم حيث أصبح بلا حيلة، ومكاتبه أصبحت مجرد مواقع خالية ليس لها أي دور؟

مناسبة هذه المقدمة التصاعد المستمر للأحداث بالوتيرة ذاتها، فقد نشرت الإرشادات الزراعية في الساحل السوري مؤخراً، إعلاناً يتضمن دعم وزارة الزراعة للزراعة الحمية والحضيات بمبالغ مالية للتعويض عن ارتفاع الأسعار وتخفيف التكاليف على الفلاحين، لكن المفاجأة المضحكة المبكية - وشر البلية ما يضحك - جاءت بعد أن أتم آلاف المزارعين تلك المعاملات الروتينية المعقدة، إذ فوجئوا بأن التعويض على البيت البلاستيكي الذي يكلف عشرات الآلاف، ٢٠٠ ل.س فقط!! نعم، لا تستغربوا.. تمتا ليرة سورية خلال زلال!! أما التعويض على دونم الحمضيات والأشجار الأخرى ف.../٣٥٠ ل.س/ للدونم!! نعم ثلاثمائة وخمسون ل.س للدونم، علماً أن سعر كيس سماد البوتاس وحده هو/ ٢٨٠٠ ل.س/ ألفان وثمانمائة ل.س، فتصوروا هذه المهزلة! علماً أن كلفة المعاملة هي أكثر من ذلك بكثير... فرحم الله المثل القائل «اللي استحو ماتوا»..

ويتساءل الكثير من الفلاحين: ماذا يحدث في هذا البلد؟ ولماذا يحارب المنتجون والكادحون؟؟ ولماذا يعلن وزير الزراعة من السقيلية عاصمة سهل الغاب الخصب، أنه لا تعويض عن الأضرار الزراعية؟!

من جهة أخرى فإن المصرف الزراعي يوقف قروضه الزراعية لفترة طويلة، وأحياناً إلى أجل غير مسمى، بينما المصارف الأخرى على اختلافها تعطي الملايين لأصحاب الفنادق والمطاعم والملاهي الليلية «المنتجة»؟! فهل بقي من يصدق تصريحات وأرقام الفريق الاقتصادي الذي وعدنا بالسمن والعسل ولم ينتج لنا إلا فئران الفساد والحيتان المالية والقسط السمان؟!

بات معروفاً للقاصي والداني أنه حين قامت مديرية الزراعة في محافظة الحسكة بتوجيه كتاب رقم ٢٨٤٠ تاريخ ٢٢/٤/٢٠١٠ إلى دائرة الزراعة في المالكية، تطلب فيه شطب أسماء الفلاحين من محاضر أيجور المثل وعقود الإيجار في المناطق العقارية التابعة لها مع جدول مرفق يتضمن أسماء منات الفلاحين، جميعهم منتفعون من هذه الأراضي منذ أكثر من أربعين عاماً بموجب قانون الإصلاح الزراعي وتعديلاته، تفاجأ الفلاحون بمضمون ذلك الكتاب والذي يقضي بنزع الأرض منهم وهي مصدر عيشهم الوحيد. ويات معروفاً أيضاً أن هذا الحدث قد خلق حالة استياء واستغراب شديدين، خصوصاً أن الفلاحين الذين طالبهم القرار بريئو الذمة المالية، ويدفعون بدل إيجار الأرض دون توقف منذ عشرات السنين.

وعند مراجعة الفلاحين للجهات المسؤولة في المحافظة وكذلك في دمشق، تبين أن كتاب مديرية الزراعة في الحسكة يستند إلى كتاب صادر عن وزارة الزراعة بتاريخ ١٧/٣/٢٠١٠ المعمم على مديريات الزراعة. ومما زاد الطين بلة وفتح باب القلق والترقب على مصراعيه هو نفي وزير الزراعة علمه بالقرار، وحتى رئيس مجلس الوزراء أبدى استغرابه أمام اجتماع المجلس العام لاتحاد نقابات العمال يوم ٢/٥/٢٠١٠، مشيراً إلى أن هذا الموضوع خطير جداً، ومطالباً بذكر أسماء القرى التي طال فلاحيها كف يدهم عن الأرض.

واللافت أن الصحافة الوطنية (ومن بينها صحيفة البعث) تناولت الموضوع بالبحث وابداء التساؤل والاستغراب والتعليق، قبل نفي وزير الزراعة علمه بالموضوع، وهذا ما أكد عكسه تماماً عند مراجعة الفلاحين للدوائر الرسمية في المحافظة وفي العاصمة دمشق، حاملين معهم عريضة يشروحون فيها معاناتهم ووقع هذا القرار الخطير عليهم وعلى أسرهم، وقد حملت العريضة توقيع أكثر من مائتين وخمسين شخصاً، وتم تقديمها لجميع الجهات المعنية..

### مآسي الفلاحين ومطالبهم..

## حديث مع رئيس اتحاد فلاحي دير الزور

هذا الأسبوع برفقة مدراء الموارد المائية والتنمية ومؤسسة استصلاح الأراضي وفعاليات المحافظة، وحضور محافظ دير الزور وأمين فرع حزب البعث، جرى بحث العديد من القضايا الزراعية وقد صرح رئيس اتحاد فلاحي دير الزور صبحي الحنان له «قاسيون» أن هناك حزمة من القضايا طالبا بها، ومنها:

١. صرف تعويضات الفلاحين المتضررين من أعمال استصلاح الأراضي في القطاع السادس، والمقدرة بـ ٢٥٠ مليون ليرة سورية (ووعده الوزير أنها ستصرف خلال الأسبوع القادم).
٢. إعادة تأهيل القطاع السابع في منطقة البوكمال من قنوات وتعزيل مصارف وتشغيل آبار السحب العمودية المتوقفة وغيرها.
٣. إدخال ٥٠٠٠٠ هكتار في الاستصلاح والزراعة منها ٢٧٠٠٠ هكتار موجودة في الخطة ولكنها كانت مستبعدة، ٣٣٠٠٠ هكتار جديدة.
٤. الإسراع في تسليم أملاك الدولة في مديرية الزراعة، الأراضي من مديرية حوض الفرات ليتم تنفيذ البحث الاجتماعي وتوزيعها على الفلاحين.
٥. تعويض الفلاحين في ناحيتي الكسرة والتبني الذين تضررت محاصيلهم من القمح نتيجة نزول البَرْد، والتي تبلغ مساحتها في الكسرة ١٢ ألف دونم، والتبني ١٠ آلاف.
٦. الري الذي تقدمه الدولة للفلاح كلفة الدونم حوالي ٣٥٠ ل.س، وهو مكسب للفلاحين بينما الجمعيات التي تروي بالمحركات تصل كلفة الدونم

إن الضربات المتلاحقة التي تعرضت لها الزراعة والفلاحون من إجراءات حكومية، وخاصة في المنطقة الشرقية التي تنتج المحاصيل الاستراتيجية والتي اعتمادها الأساس على الزراعة، بدءاً من رفع الدعم عن المازوت إلى رفع أسعار الأسمدة والسماح باستيرادها إلى البذار وفسادها، وصولاً إلى إصابة القمح بمرض الصدأ، هذه الضربات لم ولن تنتهي طالما بقيت السياسة الاقتصادية الاجتماعية التي ينتهجها الفريق الاقتصادي الليبرالي، والتخطيط في القرارات وتنفيذها، ورغم المآسي التي تعرض لها الفلاحون حيث هجر الكثيرون أراضيهم ورغم معارضة الاتحاد العام للفلاحين والعديد من القوى والشرفاء لكثير من الإجراءات، إلا أنها كانت تتفد وتصبح أمراً واقعاً!

فمثلاً يرفع الدعم عن مستلزمات الإنتاج الزراعي من جهة، ويتم إقرار صندوق لدعم الزراعة غير واضح التوجهات والملامح وآليات التنفيذ من جهة أخرى! وهذا لم تقره الحكومة إلا بعد مطالبات ومواقف من اتحاد الفلاحين، ثم يصرح وزير الزراعة في السقيلية أنه لا تعويضات للفلاحين عن الأضرار التي لحقت بمحصول القمح. واليوم تعرض فلاحو ناحيتي الكسرة والتبني في دير الزور إلى مصيبة إضافية وهي دمار محصول ٢٢ ألف دونم نتيجة هطول البرد وباللهجة الفراتية (الحالول) فمن يعوضهم عن ذلك؟

وفي زيارة وزير الزراعة الأخيرة إلى دير الزور

### عريضة فلاحية المالكية

مقدمه: فلاحو القرى المتضررة من القرار ٢٧٠٧/ص، تاريخ ٢٧/٣/٢٠١٠ التابعة لمنطقة المالكية.

نعرض ما يلي:

حيث إننا منتفعون من هذه الأراضي منذ أكثر من أربعين عاماً بموجب قانون الإصلاح الزراعي وتعديلاته، وقد كنا فلاحين في هذه الأرض قبل هذا القانون أباً عن جد.

وقد فوجئنا بهذا القرار الذي يقضي بنزع هذه الأراضي منا، علماً أن هذه الأراضي هي المصدر الوحيد لمعيشتنا.

لذا جئنا بمرورنا هذا، راجين التدخل لإلغاء هذا القرار الجائر بحقنا، وإنقاذ عائلاتنا من الجوع والتشرد.. ودمتم.

لذلك، من غير المفهوم أبداً هذا القرار، بهذا الشكل، وبهذا التوقيت الذي تشتد فيه الضغوطات الخارجية على سورية بسبب تصديدها للمخططات الأمريكية-الصهيونية في المنطقة، وكأن هناك من يريد تحت حجج ما أنزل الله بها من سلطان زيادة مستوى التوتر الاجتماعي في ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية، وخاصة أن المنطقة التي مسها القرار، هناك من يرغب من أعداء الداخل والخارج بتحويل التوتر الاجتماعي-الاقتصادي فيها إلى توتر سياسي، والشيء الوحيد الذي يفوت الفرصة على أولئك، ليس كف يد الفلاحين عن أراضيهم التي يعيشون منها، بل تحويل عقود الإيجار والمثل إلى سندات تملك دائمة، لأن مصلحة البلاد العليا تقتضي معالجة هذا الموضوع انطلاقاً من مصلحة الفلاحين، وعدم تسجيل سابقة من هذا النوع، تضر بالوحدة الوطنية والاستقرار والأمن الاجتماعي



ومن يساندنهم من المتفذين والفاستدين، وضم هذه الجمعية المشوهة التي لا تزيد مساحة الأرض الخاصة المملوكة فيها عن ٧٠٠ دونم إلى الجمعية الأساس ذات عشرات الآلاف قطعاً لداير كل الأشياء، انطلاقاً من حرصنا على التنظيم الفلاحي ووحدته وعلاقاتها مع الفلاحين وخاصة في هذه الظروف للاستمرار في الدفاع عن حقوقهم ومكاسبهم وليقوموا بدورهم في بناء اقتصاد الوطن ومواجهة السياسات الليبرالية للطاغم الاقتصادي ومن وراءه، والفاستدين ومن يساندنهم وللإسهام في تحقيق كرامة الوطن والمواطن التي هي فوق كل اعتبار.

■ زهير مشعان - دير الزور

إلى ٢٥٠٠ ل.س بعد رفع الدعم عن المازوت، لذا يجب تأمين الري عن طريق الدولة، والضريبة ١٠٪ على كلفة الري للإدارة المحلية لسنا من مؤيديها. لقد سبق وطرحنا معظم هذه المطالب في «قاسيون»، واليوم نؤكد على ضرورة تنفيذ ما طرحه رئيس اتحاد فلاحي دير الزور دعماً للفلاحين ومحاصيلهم الاستراتيجية. وحول ما جرى في جمعية حاوي موحسن من ممارسات عشائرية وتغيير اسمها إلى جمعية الشعبية وما ذكرته قاسيون، أكد رئيس اتحاد الفلاحين أنه سيجري تغيير اسمها إلى جمعية البعث، ونحن نقول إن تغيير الاسم محاولة التقاف وهو ليس كافياً وليس هو الحل، بل يجب محاسبة المزورين والمخالفين للقوانين والدستور

### رد فلاحية مسؤول.. وتعقيب..

## لا يوجد في موحسن جمعية فلاحية ذات طابع عشائري

وفيما يتعلق بمنع تنسيب الفلاحين لها، نؤكد لكم أن التعليمات واضحة بهذا الخصوص، وهي تنص على حق أي فلاح لديه ملكية أو أرض انتفاع في العقارات القائمة عليها الجمعية ومقيم فيها ويعمل في الزراعة في الانتساب للجمعية، وأن يكون بريء الذمة، ولا صحة لغير ذلك. إننا نجدد أسفنا بأن تنشر قاسيون بعض المقالات دون تدقيق أو تمحيص ونتمنى نشر الرد في ذات المكان الذي نشرت المادة به.

### تعقيب الحر

نشكر السادة في المكتب التنفيذي للاتحاد العام للفلاحين على ردهم، الذي نرجو أن يكون شفافاً وموضوعياً في كل ما أورده من معلومات و«مبادئ»، وبناء عليه ندعو جميع الفلاحين في موحسن الذين يهمهم الأمر وتطبيق عليهم «الشروط» الواردة في الرد، المبادرة للانتساب لجمعية البعث، فلا مانع يعيقهم من تحقيق ذلك، لا عشائرية ولا سواها.. وللحديث بقية!!

المكتب التنفيذي المؤلف من ثلاثة عشر عضواً.. والأمر الثالث، إن تأسيس الجمعيات أو حلها أو تجزئتها هي من اختصاص الهيئة العامة واتحاد فلاحية المحافظة، فقد نصت المادة ٥٢/الفقرة ٢/ من النظام الداخلي لاتحاد فلاحية المحافظة «العمل على دراسة وتأسيس المنظمات الفلاحية ورفعها للاتحاد العام لتسجيلها ونشرها في الجريدة الرسمية وتنفيذ خطة الاتحاد العام في تأسيس الجمعيات التعاونية الإنتاجية..

وبالتالي فإن مهمة الاتحاد العام هي نشر قرار التأسيس في الجريدة الرسمية، وعلى صعيد آخر فإن الاتحاد العام قد وجه بكتابه رقم ٤٩/ص تاريخ ٢٨/٤/٢٠١٠ بتسمية الجمعية باسم جمعية البعث، وليس باسم عشائري كما ورد في المقال.

وبالمناسبة فإن هذه الجمعية المحدثة هي لفلاحين اشتروا الأرض من المالك السابق، وجلهم ممن كانوا مغتربين في دول الخليج العربي أو أولادهم، وقد عادوا ليستثمروا أموالهم في العمل الزراعي ووفق الأنماط الحديثة، فاعتمدوا الري الحديث، ولم يرغبوا بأن يدخلوا بتشابكات مالية وإدارية مع الجمعية السابقة.

وصول إلى قاسيون التوضيح التالي من المكتب التنفيذي للاتحاد العام للفلاحين حول إشكاليات الانتساب لجمعية البعث في موحسن، رداً على مقال «خصخصة للجمعية الفلاحية في موحسن»، المنشور في صحيفتنا العدد ٤٥٢/../نورده كاملاً، مع التعقيب عليه..

«السيد رئيس تحرير جريدة قاسيون..

### تحية وبعد:

فوجئنا بما نشرته جريدتكم بعددها رقم ٤٥٢/ تاريخ ٥/٨/٢٠١٠ تحت عنوان «خصخصة للجمعية الفلاحية في موحسن».. جمعية ذات طابع عشائري، وما حملته المقال المذكور من اتهامات غير صحيحة أو دقيقة.

بداية نقول إن جميع الفلاحين في كل من «الموحسن أو حاوي موحسن» هم من قبيلة واحدة، وبالنسبة لنا فهم جميعاً فلاحون، وبالتالي فإن التعامل معهم يتم وفقاً لهذا الاعتبار وليس لأي اعتبار آخر. ثانياً: لا يوجد في قيادة الاتحاد العام لبيبريون لأن القرارات في الاتحاد العام جماعية وتحمل اسم

### رد حمصي مسؤول خال من التوضيحات..

قبل صدور البلاغ ١٠/ لعام ٢٠٠٤ وبعده. وعلى كافة الحرفيين والصناعيين مراجعة الوحدات الإدارية والبلديات التابعين لها لمعالجة أوضاعهم الحرفية والصناعية. رئيس المكتب الصحفي في محافظة حمص»

### تعقيب الحر

نشكر المكتب الصحفي في محافظة حمص على تفضله بالرد، وإن جاء متأخراً، ونأخذ عليه أنه لم يصف لمعلوماتنا شيئاً، حيث اكتفى بتذكيرنا بالقرار الصادر عن محافظ حمص، دون أن يقدم أية شروحات تتعلق بالقضية التي كنا قد أترناها بخصوص الورش الحرفية والمنهية لأبناء وادي النضارة، الذين تبعد ورشهم عن المدينة الصناعية في حسياء نحو سبعين كم، ويلزمهم القرار بنقل رحالهم إليها.. فهل يتفضل المكتب الصحفي بالتوضيح مرة أخرى مضمناً رده بعض الشروحات التي تقيد المتضررين، والقراء، وكل من يعينهم الأمر..

وصل إلى قاسيون «التوضيح» التالي من رئيس المكتب الصحفي في محافظة حمص، رداً على مقالة «السيد محافظ حمص.. قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق!!» المنشور في صحيفتنا بعددها رقم (٤٤٢) نورده كاملاً..

«إلى رئاسة تحرير صحيفة قاسيون.. إشارة لما نشر في صحيفتكم بالعدد رقم ٤٤٢/ تاريخ ٢٧/٢/٢٠١٠ بعنوان: «السيد محافظ حمص.. قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق!!».. نبين لكم ما يلي:

أصدر السيد محافظ حمص التعميم رقم ٧٠١/٥/١٠/٢٠١٠ تاريخ ٥/١٠/٢٠١٠ إلى كافة الوحدات الإدارية والبلديات، تضمن التعليمات الناظمة لمعالجة كافة حالات المحلات الصناعية والحرفية ضمن الحدود الإدارية وخارجها والتي لا تخضع للنقل إلى المدينة الصناعية في حسياء، ومنح أصحاب المحلات الحرفية والصناعية مهلة للعمل في محلاتهم ريثما يتم تجهيز المناطق الحرفية الخاصة بها وفق شروط محددة للمعامل والمنشآت والمرخصة والقائمة والمستثمرة دون ترخيص

## الحل المقترح لترسيم السيارات.. والقفز فوق المشكلات



◀ نجوان عيسى

### ثمة تدمير شعبي شديد يأخذ بالتفاقم لدرجة كبيرة عندما تحل الذكرى السنوية لترسيم سيارة..

تتلخص المسألة في صعوبة إجراءات ترسيم السيارات، واستغلال معقبي المعاملات للملكية السيارات، الذين يفضل كثير منهم دفع ضعف مبلغ الترخيم على متابعة الإجراءات بنفسه. أما السبب، فهو الروتين القاتل، والفساد، وعدم تناسب عدد الموظفين القائمين على الترخيم، مع عدد السيارات المطلوب ترسيمها. وعندما يتنادى الحكماء للبحث عن حلول، لا بد أنهم سيجدونها في زيادة عدد الموظفين، وزيادة عدد مراكز الترخيم. أو في تبسيط الإجراءات وتسهيلها، وإعطاء مكافآت أو تعويضات إضافية للموظفين القائمين على العملية للحد من فسادهم، ومن ثم محاسبة من يبتز المواطنين منهم. وربما يخطر على بال حكيم منهم أن تصدر وزارة النقل، أو إدارة المرور طوابع ترسيم يشترىها مالك السيارة من أماكن مخصصة، فيكون الرسم قد استوفى بكل سهولة.

أما حكماء الحكومة السورية، فتشير التسريبات إلى أن أذهانهم تفتقت عن فكرة جهنمية، تقضي برفع سعر المحروقات، بدل جباية مبالغ الترخيم بشكل مباشر، ثم يتم استيفاء الرسوم لاحقاً، من أصحاب محطات الوقود. وبحسبة بسيطة نستنتج أن هذا الإجراء سيشكل كارثة فيما لو كانت التسريبات صحيحة، لأنه يفتقر إلى أسسط مقومات العدالة، ذلك أن سائق السيارة العمومية الذي يكبح خلف مقود سيارته صباح مساء بحثاً عن رغيغ أولاده، سيدفع مبالغ تزيد أضعافاً مضاعفة عن تلك التي يدفعها مالك السيارة الخاصة. وحتى لو وجدت حلول لتخفيف ما يدفعه سائق السيارة العمومية، فإن هذا الإجراء سيبقى بعيداً عن العدالة نظراً للتفاوت الكبير في استهلاك الوقود بين مالك سيارة وآخر.

ويعتبر النظر عن مدى عدالة هذا الإجراء المقترح، فإن له دلالات خطيرة، تتلخص في أنه يشير بوضوح إلى استمرار الحكومة السورية في تجاهل الأسباب الفعلية للمشكلات التي يعاني منها المجتمع السوري، والاستمرار في سياسة إرجاء البحث عن حلول حقيقية، والعمل على إصلاح الخطأ بخطأ أكبر. كما أنه يشير إلى إقرار الحكومة بعجزها عن مكافحة الفساد والبيروقراطية، ومن ثم قيامها بإزاحة عبء الحل عن كاهلها، وإلقائه على كاهل المواطنين. وهكذا، فعوضاً عن العمل على معالجة الفساد وتخلف القوانين الذي جعل أغلب مؤسسات وشركات القطاع العام خاسرة، تذهب الحكومة باتجاه الخصخصة. وبدل اتخاذ إجراءات صارمة لوقف تهريب المحروقات، تقوم الحكومة برفع الدعم عنها، ورفع أسعارها. وعندما تعجز الحكومة عن فرض الالتزام بشروط السلامة البيئية على مالكي محطات الوقود، تمنحهم حق استيفاء مبلغ إضافي من زبائنهم إذا هم التزموا بهذه الشروط. ويبدو واضحاً أن الاقتراح الجديد حول ترسيم السيارات، لا يعدو كونه استمراراً في النهج نفسه، وإمعاناً في التعامي عن الحقائق.

يقتضي حل المشكلات أياً كانت، القيام بدراسة جديده لأسبابها، ومن ثم العمل على معالجة هذه الأسباب بشكل منهجي ومدروس، وبما يتوافق مع البنية الاقتصادية والاجتماعية السائدة. أما القفز فوق الأسباب، والعمل على محاصرة النتائج، فإنه لن يفضي إلا إلى المزيد من تعقيد المشكلات وترسيخها، مما سيؤدي تدريجياً إلى تصاعدها، وربما وصولها إلى استعصاءات لا ينفع معها أي حل، فهل هناك من يسمع؟..

## التعليم في البوكمال وتسرب الكادر التعليمي



عاقبتهم وليس للطلاب أي ذنب، إلا من كان غير مهتم بدراسته، وما يزيد الطين بلة أن قسماً من مدرء ومديرات المدارس والصحة المدرسية لا يعون النتائج السلبية لهذه الإجازات، أو أنهم يتعرضون لضغوط معينة، وتكون المحصلة أن يدفع التلميذ الثمن وخاصة في مرحلة التعليم الابتدائي.

نحن في «قاسيون» نضم صوتنا إلى الأصوات العالية لأهالي البوكمال، ونطالب بوقف وتلافي هذه المهزلة في الأعوام القادمة، كي نستطيع أن نبني مجتمعاً متعلماً وفق قواعد سليمة ومتمينة، وفي ذلك تصان كرامة الوطن والمواطن.

البوكمال - تحسين الجهجاه

الوكيلات من أبناء وبنات المنطقة ليتم تثبيتهم؟ وخاصة أن البعض منهم عنده ما لا يقل عن الـ ١٠٠٠ يوم أو أكثر من الدوام الفعلي؟ هذا الأمر انعكس سلباً على العملية التعليمية في البوكمال وبشكل واضح وكبير بما يزيد من معاناة الآباء والأمهات لعدم استفادة أبنائهم من المدارس العامة، وتم لجوء مسوري الحال منهم إلى وضع أبنائهم في معاهد خاصة ودورات تعليمية باهظة الثمن، لتبقى الغالبية الفقيرة منهم محرومين من التعليم. كثيرة هي الحالات التي اشتكى منها ذوو التلاميذ من تسريبات المعلمين والمعلمات، وواضعو المناهج يطالبون الطلاب بمعدلات عالية، ناسين أو متناسين أن التقصير والإهمال واللامبالاة يقع على

ها هو ذا العام الدراسي يللمم شتاته استعداداً للرحيل، حتى كأنه لم يمر على تلامذة البوكمال إلا بالشئ القليل جداً، وبفائدة تعليمية تكاد لا تذكر، مائة وثمانون يوماً هي أيام العام الدراسي الفعلية في جميع مدارس سورية، لكن لثراً ما هي الأيام التي داوم فيها معلمو ومعلمات مدارس البوكمال؟! ففي إحدى المدارس بلغ عدد أيام غياب إحدى المعلمات ثمانين يوماً لغاية الآن، وفي مدرسة أخرى الأمر كذلك، وفي الأخريات ليس الحال بأحسن! فما هي الأسباب؟

هناك أسباب عديدة أهمها الإجازات المرضية المتلاحقة لهذا المعلم أو تلك المعلمة إضافة للإجازات الإدارية والغياب ما قيل أو بعد أية عطلة رسمية، حيث تم استخدام عدد كبير من خريجات كلية التربية من المحافظات الأخرى، وجرت العادة في كل عام أن يبدأ هؤلاء بالانتفاف على القانون عن طريق الإجازات المرضية. والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة: كيف يستطيع من يتهرب من الدوام بناء مجتمع متعلم على أسس واهنة وضعيفة؟ وفي ظل الغياب الطويل للقائمين على العملية التعليمية من معلمين ومعلمات في البوكمال كيف لنا أن نطالب طلابنا وطلباتنا بمعدلات عالية؟! ثم كيف نستطيع وقف التسرب الحاصل نتيجة الملل والتسيب؟ ولماذا لا يتم إجراء مسابقة للمعلمين والمعلمات

## أهالي «بيانون» في محافظة حلب ضحية المسؤولين والمتعهد



الشكوى الأولى: أحد المواطنين ذهب إلى رئيس مكتب الشكاوي في المحافظة فقام بالاتصال برئيس بلدية بيانون يخبره أمام المشتكى بأن لديه مشكياً عليه وأنه قام بطرده. فإلى أي حد وصل الاستهتار بالمواطنين وحقوقهم؟! وإلى أين وصل الفساد من الجرأة والاستهتار بالقوانين؟!  
الشكوى الثانية: (المفارقة) شكوى تقدم بها مواطن إلى محافظ حلب المهندس علي أحمد منصوره تتضمن الشكوى من سوء تنفيذ مجرور الصرف الصحي في حيهم، والمفارقة أن الرد أعد للمحافظ بطريقة أريد بها تضليله، إذ قام المتفتدون في محافظة حلب بإعداد أمر إلى رئيس بلدية بيانون يطلبون فيه الإسراع باستكمال الدراسة الفنية للأقسام المتبقية. وكأنه ليس هنالك أية مشكلة في الجزء المنفذ!!

إننا نرجو من السيد محافظ حلب أن يحقق في الكتاب الموجه إلى رئيس بلدية بيانون برقم /٢٤١٥/ بتاريخ ٢٢ شباط ٢٠١٠، وأن يحقق في الموضوع كله، وأن يكون في موقعه الطبيعي مع الأهالي ضد الفساد والفاستدين.

■ رستم رستم - إدار خوام

## حلب.. قنابل موقوتة وسط الأحياء!

كبيرة في الأبنية والممتلكات، ناهيك عن الخوف والفرغ الذي يصيب السكان.

بالعودة لحريق الجميلية، فقد طوق عناصر الأمن المنطقة بالكامل، حيث استمرت عمليات الإطفاء الساعة والنصف، واستخدمت ثلاث عشرة آلية لتنفيذ المهمة، وعدد كبير من عناصر الإطفاء والدفاع المدني، وحضر إلى المكان رئيس مجلس مدينة حلب ومسؤول الصحة والدفاع المدني ورئيس لجنة السلامة العامة وعدد من أعضاء المكتب التنفيذي لمحافظة حلب.

والسؤال الذي يطرح نفسه، من المسؤول عن وجود تلك المحلات وسط الأحياء السكنية؟ ومن الذي يمنحها تراخيصها دون أن يلزمها بتدابير سلامة صارمة، وهي التي تعرض أرواح الكثيرين للخطر المباشر؟ وهل يعقل عدم وجود وسائل أمينة لمزاولة تلك المهنة دون وقوع حوادث على هذا المستوى من الخطورة؟

ثم، أليس من الواجب أن تكون هذه المحلات بأماكن خاصة بعيدة عن الأحياء السكنية، تتوفر فيها شروط الأمان؟؟ وهل أصبحت حياة المواطن رخيصة إلى هذا الحد؟  
يذكر بأنه في عام (١٨) قبل الميلاد، طالب سكان روما الإمبراطور الروماني العمل على الفصل بين مباني المدينة اتقاءً لانتشار الحرائق عند اندلاعها، فوافق وأذن... فأين نحن من كل هذا؟

■ أحمد فاروق مرضعة

المعنية منذ بداية عام ٢٠٠٧ وحتى الآن، نذكر منها:

- شكوى إلى الرقابة والتفتيش في حلب بتاريخ ٢٠٠٧/١/١٤.

- شكوى إلى وزير الإدارة المحلية برقم /١٣٢/ بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٦.

- شكوى ثانية إلى الرقابة والتفتيش في حلب برقم /٢٤٨/ تاريخ ٢٠٠٧/٥/١٠.

- شكوى إلى محافظ حلب برقم /٦٢٣٧/ بتاريخ ٢٠٠٧/٥/١٥.

- شكوى إلى الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بدمشق برقم /٤٣٩/ بتاريخ ٢٠٠٨/١/٥.

- شكوى إلى محافظ حلب برقم /٢٧٦/ بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٢٧.

- شكوى إلى محافظ حلب الجديد علي أحمد منصوره برقم /١٠٦٦/ تاريخ ٢٠١٠/١/٢٧.

وبعد هذا السرد الموثق لعدد من الشكاوي فإننا نجد أنفسنا مضطرين إلى التوقف عند اثنتين من هذه الشكاوي لنعرف نتيجتها:

بدأت القصة في عام ٢٠٠٦ عندما قامت

بلدية بيانون بالتعاقد مع أحد المتعهدين لتنفيذ مشروع الصرف الصحي في قرية بيانون (الحي الشمالي) التابعة لناحية نبل - اعزاز. وقام المتعهد بتنفيذ العمل وتسليمه دون مراعاة أي شرط فني مطلوب، وبشكل أقرب للمهزلة منه إلى العمل. فقد قام المتعهد بالتواطؤ مع المشرفين عليه بحفر مجرور الصرف الصحي الرئيسي بعمق نصف متر بدلاً من ثلاثة أمتار ليوفر بذلك تكاليف الحفر العميق ليتقاسمها مع أولياء نعمته، الأمر الذي أدى إلى أن يكون منسوب الخطوط الفرعية التي ستصب في المجرور الرئيسي أعلى من منسوب بيوت الأهالي، وبشكل يستحيل فيه التصريف الصحي. وقد قامت لجنة الإشراف الفنية باستلام المشروع من المتعهد بعد المعاينة رغم علمهم أنه غير صالح. مع أن الأهالي قاموا باختبار المجرور بعد الاستلام بضع ثلاثة صهاريج من المياه في خط فرعي واحد ولم يتم تصريف هذه المياه!

أصبح وضع الصرف الصحي في القرية مأساوياً بعد استلام المشروع من المتعهد، فالكثير من البيوت لم تستدف منه بل أصبح هذا المشروع نتيجة عدم التصريف مجعماً للأوساخ والقاذورات وشتى أنواع الجراثيم والحشرات، ما أدى إلى انتشار الأمراض المختلفة بين الأهالي وخاصة مرض الشمانيا (حبة حلب)، ولم يعد الأهالي قادرين على العيش بأمان في القرية نتيجة الانتشار الهائل للبعوض وشتى الحشرات، ويشهد مستوصف القرية العشرات بل المئات من إصابات الأهالي بالشمانيا. ونتيجة هذا الوضع المأساوي تقدم الأهالي بعدد من الشكاوى إلى الجهات

## قلعتا أرواد وجعبر

لا يشك أحد في غنى سورية بآثارها العمرانية غرباً وشرقاً، فحيثما توجهت صادفت صرحاً حضارياً من صروحنا الخالدة، فيزداد حرصك على هذا الوطن الزاخر بأسمى آيات الجمال والجلال والمحروم من صدق الرعاية والعناية. فهذه قلعة أرواد تتوسط البحر على شاطئنا السوري شامخة تتحدى الزمان، تنظر إليها من بعيد فتتمنى أن تغفو في حضنها الدافئ، وبعدما تتجول في أرجائها تتحول بهجتك تماساً، وحلاوة لقلاتك بها مرارة، لما تراه من إهمال واضح لها، فقد ترى فيها أثراً من آثار الترميم، ولكن هذا الترميم أصبح يحتاج إلى ترميم آخر!!

وما تراه في هذه القلعة البحرية ترى أسوأ منه في أختها القلعة النهرية: قلعة جعبر الواقعة وسط بحيرة الأسد على نهر الفرات الخالد فهذه أوضح شاهد على سوء العناية بخيرات الوطن واستمرار الفساد في دوائرتنا، لو كانت هذه القلعة في بلد آخر لكانت من أشهر المواقع الأثرية ومن أكثرها زيارة وأغناها دخلاً، ولكنها في قلب بلدنا الذي تناست إدارته المحلية النظر في أحواله، كأنها تفكر بإدارة أخرى تستولي عليه، ثم تصونه من آثار الفساد الطبيعي والاجتماعي!

فتمتى تعنى إدارتنا المحلية عناية جادة صادقة بآثارنا العمرانية كي تحافظ على قيمتها التاريخية الإنسانية، مؤكدة دورها في تعميق الشعور الوطني والاعتزاز بالوطن؟؟

■ قاسيون

## الخصخصة الصامتة

◀ عبد الرزاق دياب

كيف وصلت بنا الحال هكذا؟ كان الراتب يكفي، والزوجة تخبئ بعض المال لتفاجئ به الزوج عند الحاجة، كان الجميع يسبح بحمد الله على الدخل المحدود، والوظيفة لم تكن (البحصة) التي تسند الجرة، كانت الجرة المملوءة بالأمل والنجاح، حتى الشتاء كان أكثر دفئاً، والصيف الحار مشوار للريوة والغوطة ببعض اللحم والفاكهة.

من راتب وظيفته في الدرجة الرابعة كان أبي يشتري الخبز الكندي الذي يتلقفه أبناء الحارة دون حشوة من اللبن أو الجبن، وتآكل لحمة رأس الخاروف المفلن، والحواصل التي تمتلئ بالحصص التي يبتلعها الدجاج ليهضم طعامه، وأمي تطبخ الديك الفرنسي والحبش في ولائم الجمعة، واجتماع العائلة، وفي الأعراس يهدي الجيران الرز والسكر والخراف لأهل العريس، وفي رمضان تسير الصحوح إلى البيوت قبل الإفطار كعربون تعاضد قبل العبادة.

هنا بالضبط هنا على رأي (النواب) كان العمال يتزاحمون للذهاب إلى المعامل، كانت سيارات وباصات المبيت تقلم جماعات وتعيدهم في المساء مغبرين، كان القطاع العام يستيقظ في الصباح الباكر على أصوات الأذوية الهارعة إلى الآلات ولا ينم، كانت الشركات تعج بالأصوات العالية التي تجتمع على آلة تعطلت، وعلى توزيع فيش الراتب القليل المبارك، هناك في تلك اللحظات لم يكن في ذهن أحد أن يتم توزيعه إلى مكان آخر مستخدماً على سبيل المثال في وزارة التربية.

لم تكن البرامكة سوقاً للعاطلين عن العمل، لم تكن مرتعاً للذين يبيعون الساعات الصينية على أنها سويسرية ومطلية بالذهب عيار ٢٤ قيراطاً، بائعات الدخان، بائعي وحدات سيريتل (م. ت. ن)، الليانصيب، ماسحي الأذوية، ووراهم شرطة المحافظة... كان الصباح فيها كأس حليب ساخن وكعكاً محلي، وبعض النائمين على الكراسي بانتظار وصول أول باص.. كانت البرامكة سوقاً للواصلين من سفر، وعائدين إلى بيوتهم محملين بالحلاوة الحمصية، هريسة طيبة، بعض السمك، وصفيحة جبن حموية.

كان الأستاذ محمود مدرس اللغة العربية يطيل الدرس إلى الفرصة دون أن تتعلم من أجل أن يتم شرح معلقة عنتر، كانت حصة الموسيقى متعة رغم أننا لم نحفظ منها سوى السلم الموسيقي.. أنسة الموسيقى كانت جميلة، والصف مقعد خمسين طالباً، والمدرسة حصة للمتعة والدرس والنشاط.. اليوم لا تعاون ولا نشاط، قسبط مدرسي للتأوية الخاصة كي يدخل بناؤنا الجامعة العامة وفي الأسوأ التعليم المفتوح، قيل الامتحان البيت مفتوح للمدرسين الخصوصيين، الوقت لا يكفي لإتمام المنهاج، وفي البيت يفهم الطالب أكثر، والأستاذ عندما تمتلئ جيوبه يعطي أكثر، ومدرسة الحكومة تنتهقر أمام الخاص المتكاثر.. الدرس بشمن باهظ.

بصمت، سرنا إلى الخاص، القطاع العام بنشيد عامليه، المدرسة، والمعمل، والأستاذ، والكهرباء، والماء، الوقود، الإعلام والجريدة، أكثر من ٥٠٤ ملياراً خسارات القطاع العام، ٢٦٠ شركة في الطريق إلى التهلك، القطاع الصناعي بشركاته ٩٢٠ وبخسارة قرابة ٥ مليارات ليرة.. بصمت تم خصخصتنا.. وما نحن بصمت نسمع أننا ما زلنا ذلك الخط الأحمر الذي لا تسمح الحكومة بالاقتراب من لقمته.. بصمت؟

■ ■

# حل أزمة السكن بخلق أزمات جديدة السكن الشبابي.. أخطاء فادحة في التنفيذ والتسليم

◀ يوسف البني

تتفاقم الأزمات التي يواجهها المواطن السوري في حياته المعيشية اليومية، دون أن يتوقع نهاية لتوالد هذه الأزمات وتدفقها، حيث كلما ادعت الحكومة أنها تحاول حل مشكلة ما، باستعادة دورها التدخلي (ظاهرياً فقط)، يبرز عدد جديد من المشكلات والأزمات، نتيجة عدم الجدية، والقصور في التخطيط، ووجود ثغرات في كثير من قرارات المشاريع، أو ظهور أخطاء في التنفيذ وعدم المتابعة والمحاسبة، أو ظهور من يستغل هذه المشاريع عن طريق الابتزاز والخداع وتجاوز الأنظمة والقوانين.. ولعل التعاطي مع أزمة السكن التي ما تزال على رأس هموم العائلة السورية، هي أبرز الأمثلة على ذلك.

## تأخر في التنفيذ والتسليم رغم توفر الإمكانيات

قد يكون مشروع السكن الشبابي من أهم المشاريع الإسكانية في سورية، والتي سعت الحكومة من خلالها لحل جزء هام من أزمة السكن المتفاقمة بشدة، وقد صدر عن رئيس مجلس الوزراء القرار رقم ١٩٤٠ لعام ٢٠٠٢، القاضي بفتح باب الاكتتاب على مشروع إسكان الشباب، وبلغ عدد المكتتبين ٥٢٠٠٠ مكتتب، في محافظات دمشق وريفها وحلب وحمص واللاذقية وحماة، وتم قبولهم جميعاً على عدة مراحل زمنية (٥ - ٧ - ١٠ - ١٢) سنة، على أن يدفع المكتتب عند التسجيل ١٠٪ من قيمة السكن التقديرية، أي نحو ٦٠٠٠٠ ل.س، ويسدد أقساطاً شهرية بمعدل ٢٠٠٠ ل.س شهرياً لحين استلام المسكن، ويسدد الرصيد المتبقي على ٢٥ سنة بفائدة تقسيط ٥٪ سنوياً، ليصل سعر الشقة ٢م٧٥ إلى ٩٦٠ ألف ل.س.

وبحساب بسيط نجد أن الرصيد الأولي الذي جمعته المؤسسة العامة للإسكان من الاكتتاب قد بلغ حوالي ثلاثة مليارات و١٢ مليون ل.س، ومجموع الأقساط الشهرية التي سددتها المكتتبون حتى الآن قد زادت عن مليار و٢٤٥ مليون ل.س، أي بمجموع يزيد عن أربعة مليارات ونصف المليار ل.س، فأين تم توظيف هذه المليارات؟ ولماذا البطء في التنفيذ والتسليم؟ ولماذا لم تُسلم بعد أكثر من ست سنوات على بداية المشروع، سوى عدد قليل من الشقق للمكتتبين، لا يتجاوز بضع مئات؟!

## المساكن الموزعة تخضع

### لسوق المضاربات والاتجار

الآن وبعد أكثر من خمس سنوات على بدء مشروع السكن الشبابي، تجري محاولات علنية

## يخضع المشروع لعمليات المتاجرة واستغلال

### الشروط الميسرة، من

### قبل شركات ومكاتب

## استثمارات عقارية تحاول

## اقتناص الفرص والمكاسب

### والأرباح الكبيرة، على

## مراى من الجهات المعنية

## التي تقف موقف المتفرج

## ولا تستطيع فعل أي شيء

### لأنه فيما يبدو، جُل من

### يمارسها من المتنفذين أو

## من المحظيين

ومخالفة للقانون، لاستغلال هذا المشروع الذي تعود ملكيته وأمر تنفيذه إلى المؤسسة العامة للإسكان، التابعة لوزارة الإسكان والتعمير، حيث يخضع هذا المشروع لعمليات المتاجرة واستغلال الشروط الميسرة، من شركات ومكاتب استثمارات عقارية تحاول اقتناص الفرص والمكاسب والأرباح الكبيرة، على حساب المكتتبين على السكن الشبابي من ذوي الدخل المحدود، وكل ذلك على مرأى من الجهات المعنية التي تقف موقف المتفرج، ولا تستطيع فعل أي شيء أكثر من التوعية والتثبي، والضحية دائماً هو المواطن المكتتب الذي سيحاسب قانوناً، وكذلك المواطن الشاري الذي سيكتشف فيما بعد أن البيع والشراء ممنوع قطعاً قبل مضي خمسة عشر عاماً على تخصيص المكتتب على السكن الشبابي، أو سداد ثمنه كاملاً للمؤسسة، ولا يمكن إحلال عضوية الشاري مكان المكتتب، رغم أن بعض السماسرة يقنعه بذلك، وتولدت بذلك حلقة جديدة من النصب والاحتيال، وأسلوب آخر للالتفاف على المواطن والقانون، وممارسة الفساد والابتزاز تحت أنظار الحكومة، دون أن تستطيع منع هذه الممارسات لأنه فيما يبدو، جُل من يمارسها من المتنفذين أو من المحظيين.

## بطء شديد بإنجاز أعمال الإكساء

للقوف على حقيقة ما يجري على أرض الواقع، جالت «قاسيون» على مدى يومين في مشروع السكن الشبابي في ضاحية قدسيا، وأطلعت عن كثب على سير العمل في المشروع، والتقت بعض المواطنين الذين استلموا شقق السكن الشبابي وسكنوها، من مكتتبين أو مستأجرين، وكانت لنا المشاهدات واللقاءات التالية..

أثناء جولتنا الواسعة على المباني الكثيرة المشادة والتي مازال معظمها على الهيكل، رأينا أن أعمال الإكساء تجري ببطء شديد، حيث يوجد عدد قليل جداً من العمال المنتشرين داخل المباني، يقومون بأعمال الدهان أو الطينة أو التمديدات الصحية والكهرباء، عدد قليل جداً من العمال ضمن مشروع كبير مترامي الأطراف، وذي إمكانات مادية كبيرة تقدر بالمليارات.

بعض الأبنية يتم العمل فيها، وأبنية أخرى كثيرة لم تبدأ أعمال الإكساء فيها بعد، ومن المنظر الخارجي لبناء الجدران وقفنا مذهولين أمام هذا التنفيذ السيئ لبناء (البلوك) في معظم الأبنية، فالجدران مبنية بشكل عشوائي غير متين، وأغلب قطع البلوك مكسورة الزوايا وتبرز بشكل مقزز بن بعضها، وقد قال أحد العمال: (بكرة الطينة تسترها).. أما عن التنفيذ الداخلي وجودة الشقق، فكان لنا في اليوم الثاني اللقاءات التالية:

المواطن أحمد ع. قال: «دائماً حلول الحكومة تأتي مفقودة، أو يتم التلاعب بها، ولولا اضطرارنا للقبول بالسكن كيفما كان، لما كنا سنقبل أن «نزر» أنفسنا في هذه الأقفاس، فمساحات الشقق صغيرة جداً، شرائحها على ثلاث فئات: شقق ٦٠م٢ مؤلفة من غرفتي نوم مثل علب الكبريت ومنافع، شقق ٧٠م٢ فيها غرفتا نوم وغرفة معيشة ومنافع، والشقق التي تعتبر فخمة ٨٠م٢ فيها غرفتا نوم وغرفة معيشة وصوفا ومنافع، والغرف صغيرة جداً لا تتسع إلا سرير متوسط الحجم وخرانة فقط، ونحن مضطرون للالتزام بها وعدم التصرف ببيعها لمدة ١٥ سنة، مع أن الأسرة تزيد ونحتاج مع الزمن إلى شقق أكبر، ولكننا محبوسون هنا لمدة ١٥ سنة.. المواطن زياد الحسن قال: «خسارة فمن الشقة،

وحرام على الحكومة تسلم هكذا مساكن للمواطنين، فالإكساء الداخلي سيئ جداً، ولم تتم مراقبته أثناء التنفيذ، ولم يتم استلامه ضمن الشروط والمواصفات المطلوبة الصحية على الأقل، فالماء يتسرب من الجدران من كل الشقق المسكونة، فقد شكنا لي جارنا في الطابق الأسفل وجيراننا في الطابق الأعلى المشكلة نفسها، والتسريب يتم من تمديدات المياه المالمحة، ففي كل مرة نضطر فيها لغسل أيدينا، تنفر المياه من الجدار، دليل أن التمديدات شكلية فقط..»

المواطن فؤاد أخذنا في جولة إلى داخل الشقة كاشفاً لنا غرف النوم والحمامات، مشيراً إلى الشقوق بين بلاط الأرضيات وسيراميك المطبخ، فسوء التنفيذ يعطيها منظرًا منفراً ومقززاً، وقال: «هكذا يسلمون الشقق السكنية، بالتأكيد لم يأخذوا في حسابهم أن الذين سيسكنونها بشر، فهي لا تصلح للسكن الأدمي، أو سيضطر المواطن لإعادة ترميم الصحية والطينة والدهان، ما يشكل عبئاً إضافياً كبيراً على كاهل صاحب الدخل المحدود، الذي يبحث عن حل اضطراري لمشكلة سكنه..»

المواطن حسان قاسم قال: «كل المشاكل التي لا تعرضك للخطورة الجسدية يمكن حلها والسكوت عنها، أما أن يكون هناك خطر يلحق بالمواطن نتيجة الإكساء السيئ، والذي يدل على قلة الضمير وانعدام الوجدان عند منفذه، فهذا أمر لا يمكن السكوت عنه، فتمديدات الكهرباء تم التلاعب بها، رغم ما يرافق ذلك من خطورة، وأحياناً سمعنا عند الجيران أن الأسلاك احترقت بمجرد وصل التيار الكهربائي، حيث كان الخطان موصولين على الحامي، وأما عندي مثل كثير من الجيران أيضاً فلم تعمل الكثير من الأبازير، وعند الكشف عليها وجدنا أن الإبريز قد وُضع على الحائط للمنظر فقط، وتم توصيل سلك داخل الجدار لا يتجاوز العشرين سم، وغير موصول بالدارة، ناهيك عن مياه الشرب غير الصالحة للشرب، فهي مياه كلسية غير مستساغة، ونضطر لجلب مياه الشرب حين عودتنا من الوظيفة..»

العامل عبد الله في إحدى ورش الإكساء، قال كلاماً خطيراً فيه توجيه أصابع الاتهام للمؤسسة العامة للإسكان، لاتباعها أساليب الهدر والفساد والتلؤ في إنجاز عمليات الإكساء، فقال: «أنا أنصح من يريد التخصص بشقة في السكن الشبابي أن يتخصص ضمن الأبنية التي نفذها المتعهد وليس المؤسسة، فالإكساء يختلف وسرعة الإنجاز تختلف، وسبب البطء في تسليم الشقق بشكل عام هو أن المؤسسة تعطي بعض الأبنية في كتلة ما للمتعهد لإكمال إكسائها، وتبقى الأبنية الباقية متوقفة عن العمل لحين تسليم الأبنية السابقة، ثم تسلمه مجموعة جديدة وهكذا...»

## كيف يتم الاستلام والتسليم؟

تركزت شكاوى المواطنين على الألية المتبعة في تخصيص المكتتبين بمساكن جديدة ويحصل في تخصيص غالباً على المقاسم التي لم يكتمل العمل فيها بعد، وتكون هناك فترة طويلة تفصل بين التخصيص والاستلام، حيث أن التخصيص هو مجرد حجز شقة ذات رقم معين باسم المكتتب على الورق فقط، ليمت بعدها إكمال تفاصيل الإكساء، ليستلمها المواطن بعد فترة على أساس أنها جاهزة، وتنظم محاضر الاستلام التي اصطلح على تسميتها «محضر استلام مسكن شعبي - وصل إبراء عام» يتضمن أن المكتتب استلم بكامل إرادته المسكن بعد

## أين تم توظيف

### مليارات الاككتاب؟

## ولماذا البطء في التنفيذ

## والتسليم؟ ولماذا لم

## تُسلم بعد أكثر من

## ست سنوات على بداية

## المشروع، سوى عدد قليل

## من الشقق للمكتتبين، لا

## يتجاوز بضع مئات؟!

المعاينة، الأمر الذي ينفي جهالته بتفاصيل الموضوع، ويبرئ ذمة المؤسسة من كل مطلب أو تعويض، وقد وقع الكثير من المواطنين الذي استلموا الشقق بالمحذور، حيث كان الإكساء مجرد شكل فقط، عديم الجدوى والتخديم.. وهنا من الضروري الإشارة إلى أن استلام الشقق هو مسؤولية المؤسسة أولاً وأخيراً، حيث من المفترض أنه يتوفر لديها الكادر المختص المعارف بمدى صلاحية البناء والإكساء عند الاستلام من المتعهد، وبالتالي فآية شكوى بهذا الخصوص من المواطنين، تخفي وراءها فساداً من العناصر الفنية والإشرافية للمؤسسة أولاً، ومن المتعهدين الذين أنجزوا أعمالهم بصورة سيئة وناقصة ثانياً.. ولا ضير من فتح تحقيقات واسعة بهذا الخصوص، وهذا نضعه برسم الجهات الرقابية..

## مشروع جدير بالاهتمام والاستفادة الحدية

في الوقت الذي سعت فيه المؤسسة العامة للإسكان إلى التدخل لحل جزء من مشكلة السكن، كان هناك من يترصب لتحقيق الأرباح والمكاسب الشخصية على حساب الضعفاء اقتصادياً ومحدودي الدخل، كما ظهرت بعض الممارسات التي تدل على تشجيع القطاع الخاص على حساب المؤسسة العامة، علماً أن هناك من الإيرادات المادية ما يمكن المؤسسة من إنجاز المشروع بالشكل المثالي وبالزمن القياسي، فلماذا لا تستغل المؤسسة العامة الإمكانيات المادية الكبيرة التي توفرت لديها لتشغيل الكوادر واليد العاملة التي تنتظر فرصة عمل بفارغ الصبر؟ إن مشروعاً كهذا يتطلب على الأقل مائة ألف فرصة عمل، للأعمال المختلفة في الإكساء والتخديم، قد تستطيع المؤسسة أن تقدمها من بين جيوش العاطلين عن العمل.

إننا نهيى بالشرفاء من القائمين على المشروع أن يوكلوا بالأعمال للقطاع العام، تحت بند الإشراف والمحاسبة، وتوظيف اليد العاطلة عن العمل كمساهمة بسيطة في حل مشكلة البطالة. كما نهيى بالمعنيين للعمل على الاستفادة من المناطق الجرداء، والطبيعة الجبلية الملائمة المحيطة بالمشروع لتشجير السفوح بغزارة، فهي تعتبر الرئة الغربية الرئيسية التي تنفس منها دمشقنا الحبيبة، فلنعمل على صيانتها وتطهيرها، ففي ذلك الخير والصحة للوطن ولكل المواطنين.

## ندوة حول إشكالية التشاركية بين العام والخاص..

# د. عابد فضلية: التشاركية هي خصخصة صامته للاقتصاد الوطني ككل!

◀ وسيم الدهان

**قدم د. عابد فضلية المحاضرة ما قبل الأخيرة هذا العام لجمعية العلوم الاقتصادية السورية تحت عنوان «إشكالية التشاركية بين العام والخاص والبعد الاجتماعي للتشاركية» متوصلاً لنتيجة أن التشاركية في خلاصة الأمر هي خصخصة صامته للاقتصاد الوطني ككل..**

**الشراكة..والخصخصة**

أوضح د. فضلية أن الحكومة تدرك وجود متطلبات واحتياجات أساسية لا بد من توافرها لإنجاح تجربة الشراكة بين العام والخاص في سورية، وقد بدأت العمل فعلياً على توفير معظمها، ومنها إعداد وثيقة سياسية وطنية للتشاركية، ووضع إطار قانوني ومؤسساتي خاص بها، إلى جانب إجراء التعديلات المطلوبة للتشريعات الناظمة للقطاعات المستهدفة (كهرباء، مياه، نقل)، ووضع برنامج واضح وشفاف ومحدد زمنياً لمشاريع الشراكة وتحديد المشاريع ذات الأولوية، إضافة إلى وضع واعتماد مواصفات قياسية ومعايير واضحة لجودة البنى التحتية والخدمات العامة، والتعاون مع المؤسسات والجهات الدولية ذات الصلة للحصول على كل أشكال الدعم الممكن (فني، تمويلي، استشاري، لبناء القدرات وإنجاح تجربة الشراكة في سورية، ناهيك عن حشد الدعم الشعبي ونشر مفهوم الشراكة في مختلف الأوساط والترويج للشراكة محلياً وخارجياً .

وأوضح د. فضلية أن الوثيقة التي قدمها النائب الاقتصادي أشارت إلى أن الحكومة تعمل على إعداد إطار تشريعي وقانوني متماسك للشراكة، بحيث يتسم بالوضوح والشفافية بما يمكن القطاع الخاص من المساهمة والمشاركة في تمويل إنشاء وتشغيل مرافق البنية التحتية، كما أشارت الوثيقة إلى أنه يجري العمل على وضع الإطار المؤسساتي والهيكل التنظيمي بما يضمن التنفيذ السليم للمشاريع وفق أسلوب الشراكة، وستكون من ثلاثة مستويات؛ استراتيجي، تنفيذي، عملياتي.

ويعد ذلك تناول د. فضلية مفهوم التشاركية بالمقارنة مع الخصخصة، موضحاً أنه سورية تشهد حالياً عملية خصخصة صامته للاقتصاد، تجري عبر اقتطاع أجزاء من مؤسسات عامة وتحويلها إلى مشاريع خاصة و/أو مشتركة، فالتشاركية المطروحة وتوقيع عقود BOT ما هي حسب قول الباحث: «إلّا شكل من أشكال الخصخصة العامة للاقتصاد،

فخصخصة المنشأة العامة على سبيل المثال تعني بيعها للقطاع الخاص، وهنا يختلف الأمر عن التشاركية، بل إن ما نقصده هو الخصخصة الكلية للاقتصاد، والتي تعني كل ما من شأنه زيادة حصة القطاع الخاص في المؤشرات الاقتصادية الكلية على حساب إنقاص حصة القطاع العام، وهنا تتضوي التشاركية تحت مظلة خصخصة الاقتصاد بكل معنى الكلمة.»

التشاركية إداً –حسب قول د. فضلية– واحدة من الأوجه العديدة لخصخصة الاقتصاد، وهي في النهاية إحلال كلي أو جزئي للقطاع الخاص مكان القطاع العام أو الحكومي، وما تراجع الإنفاق الاستثماري في الموازنة العامة للدولة منذ بداية الخطة الخمسية العاشرة، وكذلك التوجه نحو «اقتصاد السوق الاجتماعي» حسب قول د. فضلية «سوى مؤشر صريح على خصخصة الاقتصاد، سواء أكان ذلك مخططاً رسمياً أم لم يكن كذلك!..»

**الصيغ الدارجة للخصخصة**

استعرض الباحث في سياق محاضرتة الصيغ الدارجة للخصخصة، موضحاً أنها تشمل: عقود الإدارة التي تتخلى فيها الحكومة عن إدارة المنشأة العامة للقطاع الخاص مقابل رسم محدد، مثل إدارة المطارات أو المرافئ جزئياً أو كلياً؛ عقود التأجير حيث يتحمل القطاع الخاص مسؤولية التشغيل والإدارة مثل تأجير الطائرات؛ وعقود الخدمة كقراءة القطاع الخاص للعدادات وتحصيل فواتير الكهرباء

والماء لمصلحة جهات حكومية؛ وعقود الامتياز التي يقوم بموجبها القطاع الخاص بتقديم خدمات كانت تقدمها المؤسسات العامة بكفاءة متدنية أو تكاليف عالية مثل إدارة شبكات توزيع المياه أو استخراج البترول؛ ومن أشكال الخصخصة أيضاً الملكية المشتركة للمشاريع بين القطاعين العام والخاص وPPP، وعقود الإدارة والتشغيل والانتفاع طويلة الأجل BOT، وتخفيض مساهمة الحكومة في ملكية الشركات أو المشاريع المشتركة، والبيع المباشر للقطاع الخاص أو مقايضة الديون بملكية عامة مع نقل كامل أو جزئي للملكية العامة، وإعادة ملكية المنشآت المؤممة أو المصادرة إلى القطاع الخاص، وتحويل المؤسسات العامة إلى شركة مساهمة عامة، والتخلي عن ملكية المؤسسات أو المشاريع الحكومية أو إهداؤها إلى الموظفين أو العمال أو العملاء .

وتصدى الباحث لجانب التحديات والإشكاليات التي تفرضها المشاريع التشاركية، مبيناً أنها تتجلى بمدى وضوح وتبلور الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج والخطط الحكومية حول الشراكة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وترتبط بمستوى استعداد كلا القطاعين العام والخاص لتحمل أعباء هذه الشراكة على مختلف المستويات، ويمدى استعداد وقناعة وتعاون وتجاوب وتفهّم الأجهزة الحكومية والمستويات المتوسطة والدنيا من الطاقم الوظيفي المنوط بهم التعامل مع القطاع الخاص الذي سيتولى بنفسه عملية الإدارة والتنفيذ، وكذلك بمدى قدرة هذه الأجهزة وكفائها وتأهيلها للتعامل مع مسألة



**من حق طريفي الشراكة - القطاع العام والقطاع الخاص - تحقيق أهدافهما ومصالحهما..**

**ومن المؤكد أن يسعى الرخاص إلى ذلك بكل ما أوتي من قوة**

التشاركية بفلسفة حضارية وب عقلية منفتحة ومرنه وموضوعية وشفافة ومتوازنة، ونبه د. فضلية من مخاطر دخول سلوكيات الفساد في عملية التشاركية، والتي ترافق عادةً حسب قوله آليات التعاطي مع القطاع الخاص.

وبين د. فضلية المحاذير المحتملة لعقود التشاركية بأنها التوسع أو المبالغة الحكومية في منح إعفاءات ضريبية وحوافز وإعانات وقروض رخيصة، وفي منح أراض مجانية سواء بحسن نية أم غير ذلك، فهذا من شأنه أن يسهم في زيادة الفساد الإداري وفي هدر الموارد العامة، ورأى أن هناك محاذير تتعلق بمصلحة المستثمر نفسه وتتجلى بأن يسعى لتكون مساهمة الحكومة بملكية المشروع كبيرة نسبياً لضمان حمايتها للمشروع في الوقت الذي تكون فيه سلطة الحكومة الرقابية على إدارة وتشغيل أعمال المشروع إما معدومة أو ضعيفةً .

وطرح د. فضلية ما رأى أنها الحلول الاستراتيجية لعملية التشاركية وحددها بثلاثة محاور رئيسية، الأول يتعلق بإصلاح وتطوير الإطار التشريعي الناظم للاستثمار الخاص في المشروعات الخدمية العامة المتعلقة بالبنية التحتية الأساسية وفي جميع الأنشطة المخطط إدراجها في العملية التشاركية، والمحور الثاني حدده د. فضلية بإصلاح وتطوير الهيكل التخطيطي والاستثماري والمؤسسي عبر توحيد الرؤية الاستراتيجية للجهات الحكومية بشأن مجمل العملية التشاركية وبالتالي مجمل المشروعات المطروحة، وخلق الآليات والكوادر

### 7 | شؤون اقتصادية

الاستشارية والفنية والمالية والإدارية والقانونية لتنظيم وإدارة عملية التشاركية، أما المحور الثالث فاختصره بنشر الوعي العام بأهمية ومكاسب وخلفيات ومقتضيات العملية والمشاريع التشاركية، إذ أن نجاح هذه التجربة يتطلب وجود فهم وتفهم وتأييد شعبي ما يستلزم إعداد استراتيجية متكاملة للتوعية ويستلزم كذلك التسويق المناسب المحلي والخارجي للمشروعات المطروحة انسجاماً مع مبدأ المنافسة وتكافؤ الفرص.

**مخاطر التشاركية**

وفي استنتاجات البحث النهائية أوضح د. فضلية أن قانون التشاركية المنتظر قد يكون أفضل التشريعات التنموية في إطار عملية الإصلاح والتطوير والتحديث، وبالمقابل نبه من أن هذا القانون قد يكون من أسوأ الصكوك القانونية– الاقتصادية– الاجتماعية، وكلا الاحتمالين وارد ويتوقف حسب قول الباحث: على مراعاته ومعالجته لجميع محاذير ومخاطر التشاركية، وموضوعيته وحسن صياغته وتوازنه وعدالته ووضوحه وشفافيته، وصحة وسلامة آليات التنفيذ والرقابة والمتابعة للمشاريع التي يتم ترخيصها بموجبه على أرض الواقع.. فالتشاركية حسب قوله ليست مجرد عملية تقوم على توازن المصالح المادية بين الشركاء، بل في الوقت ذاته هي ميثاق وطني يقرب تبولي المسؤوليات التنموية والاجتماعية من القطاعات والقوى الاقتصادية الوطنية بمختلف مسمياتها، وبالتالي فإن من أهم متطلبات نجاح هذه الشراكة المواعمة بين الأهداف الاقتصادية الربحية والأهداف الاجتماعية لجميع الأطراف، وهذا ليس بالأمر السهل تصميمه قانونياً وليس من اليسير تحقيقه وضبطه على أرض الواقع.

وبين أنه من حق طريفي الشراكة؛ القطاع العام والقطاع الخاص، تحقيق أهدافهما ومصالحهما،

ومن المؤكد أن يسعى الخاص إلى ذلك بكل ما أوتي من قوة عبر أكفأ ممثليه، ولكن كيف يمكن التأكد من أن جميع ممثلي القطاع العام سيفعلون ذلك دائماً بقدر من الدفاع والغيرية والكفاءة والنزاهة والشفافية؟ فالخاص يمثل نفسه ويدافع عن مصالحه مباشرة، بينما يمثل العام أشخاص عليهم أن يدافعوا عن مصالح غير مباشرة، وبالتالي فإن جملة ما يخشاه المواطن هو ألا يستطيع الشخص الحكومي الدفاع عن المصلحة العامة بالقدر الذي يدافع فيه ممثل الخاص عن المصلحة الخاصة.

■ ■

# أسعار العقارات تحلق.. والرواتب الأجور تعجز عن الحراك

الحصول على الحد الأدنى للأجور لدينا فإنه بحاجة له، ١٢ ساعة عمل في الشهر فقط، أي يومي عمل في أسوأ الأحوال.

وبالاعتماد على الدراسة الألمانية، فإن معدل الحد الأدنى للأجور في فرنسا التي حلت خامساً ضمن القائمة، يبلغ ٨,٨٢ يورو في الساعة (٥٢٩ ل.س)، أي أن الفرنسي إذا عمل لمدة ٢١ ساعة شهرياً فإنه سيحصل على متوسط الأجر الشهري للمواطن السوري، بينما لا يعمل المواطن الفرنسي سوى ١١ ساعة إذا أراد الحصول على الحد الأدنى للأجر الشهري للسوريين، وبالتالي انتقل إلى بريطانيا التي حلت في المرتبة الثالثة بغلاء الأسعار، فإن الحد الأدنى للأجور يبلغ فيها ٦,٤٥ يورو في الساعة (٢٨٧ ل.س)، فإن الفرد البريطاني عندما يعمل لـ ٢٨,٥ ساعة شهرياً يحصل مقابلها على متوسط رواتب العاملين لدينا خلال شهر كامل، أما إذا عمل لمدة ١٥,٥ ساعة في الشهر فإنه سيحصل على الحد الأدنى من الأجور التي يتقاضاه العاملون في سورية، وهذا يوصلنا إلى أن دخل المواطن الأوربي وفقاً لساعات العمل يفوق الدخل الشهري للمواطن السوري بعشرين ضعفاً، ومع ذلك أسعار عقاراتنا متشابهة!!

وبالانتقال إلى دبي التي حلت في المرتبة الرابعة بغلاء أسعار العقارات عالمياً، يبلغ فيها متوسط الدخل الشهري للأسرة الإماراتية – ١٢ شخصاً- نحو ١١,٥٢٢ دولار أمريكي (٥٣٠ ألف ليرة سورية)، وذلك وفقاً للنتائج النهائية لمسح دخل وانفاق الأسر في الدولة لعامي ٢٠٧-٢٠٨ الصادر عن المركز الوطني للإحصاء، في الوقت الذي لا يتجاوز فيه متوسط دخل الأسرة السورية المحظوظة ـ تمتلك معيّلين ـ بين ٤٠٣٠ ألف ليرة سورية شهرياً، أي أن الفارق بين دخل الأسرة السورية والإماراتية هو ١٨ ضعفاً .

فلن نقول للحكومة: هل من العدل والمنطق أن تكون أسعار العقارات لدينا مساوية لأسعار العقارات في قائمة المدن العشر الأعلى عالمياً بأسعار العقارات، والتي تتفوق فيها حصة الفرد عشرة أضعاف مقارنة بحصة الفرد السوري من الناتج الإجمالي، ودخلهم يفوق دخلنا بـ ١٥ ضعفاً؟! ولن نسألهم إلى متى سيبقى هذا الانفلات والاحتكار المرسخ من بعض التجار للسوق العقاري؟! فالأرقام تفضح وتقول ما تعجز الكلمات والجمل عن البوح به، لأنها عبرت عن مأساة المجتمع السوري، ولهاثة وراء تأمين منزل يأويه دون جدوى..

■ ■

## تنويه واعتذار

**تنوه «قاسيون» للقراء بأن المادة التي نشرت في العدد الماضي (العدد ٤٥٢، الصفحة ٧) تحت عنوان «أرقام خلبية للحكومة.. بينما الواقع يزداد سوءاً»، هي من مداخلة النقابي نزار العلي في المجلس العام لاتحاد نقابات العمال، وليست من مداخلة النقابي نزار ديب.**

**هيئة تحرير «قاسيون» تقدم اعتذارها لهذين النقيبين البارزين على هذا الخطأ غير المقصود، وتحيي مواقفهما البارزة في الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة السورية، وتؤكد أن موقف الشرفاء في وطننا واحد حتى لو اختلفت الأسماء.**

حصة الفرد السوري بعشرة أضعاف، فيما تفوق هذه الحصة في سنغافورة ١١ ضعفاً . أما إذا اعتبر البعض أن حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لا تعد مقياساً دقيقاً، فإننا سنأخذ العلاقة بين هذه الدول العشر مقارنة مع سورية من زاوية الرواتب والأجور، حيث إن الحد الأدنى للأجور في الاتحاد الأوربي ١٢٠٠ يورو (٧٢ ألف ليرة سورية)، بينما الحد الأدنى للأجور في سورية هو ٦٠١٠ ل.س، أي أن الفارق بين الحد الأدنى لأجورهم وأجورنا يبلغ حوالي ١٢ ضعفاً .

وحسب الأرقام الصادرة عن مؤسسة «هانس بوكلر» في دوسلدروف الألمانية المتخصصة في مجال الأجور نجد أن معدل الحد الأدنى للأجور في الاتحاد الأوربي يزيد عن ٨ يورو في الساعة (٤٨٠ ل.س)، أي أن الفرد الأوربي الذي يعمل لمدة ٢٢ ساعة في الشهر يحصل على متوسط الأجر الشهري الذي يتقاضاه الموظف السوري في القطاع العام والخاص والمقدر بـ ١١ ألف ليرة سورية حسب أرقام المكتب المركزي للإحصاء ٢٠٠٩، أما إذا أراد الأوربي

٢	ترتيب المدن عالمياً حسب غلاء أسعار العقارات	الدولة	حصة الفرد الواحد من الناتج الإجمالي بالدولار	الناتج المحلي لعام 2008 حسب صندوق النقد الدولي بمليارات الدولارات	الترتيب العالمي حسب قيمة الناتج
١	هونغ كونغ	هونغ كونغ	42,306	215	40
٢	طوكيو	اليابان	33,632	4,910	2
٣	لندن	بريطانيا	35,130	2,680	6
٤	دبي	الإمارات	54,626	262	36
٥	باريس	فرنسا	33,647	2,866	5
٦	موسكو	روسيا	14,660	1,676	8
٧	بومباي	الهند	2,753	1,206	12
٨	دمشق	سورية	4,511	54	67
٩	نيويورك	أمريكا	45,592	14,441	1
١٠	سنغافورة	سنغافورة	49,704	181	44

● أرقام حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2009

● أما إجمالي الناتج المحلي لعام فهو حسب قائمة بيانات 2008 للدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي







# أحداث 11 أيلول.. بين علم نفس الجماهير.. والتضليل الإعلامي

جولي ليفيك / ٦ أيار ٢٠١٠
ترجمة قاسيون

«بطبيعة الحال، الشعب لا يريد الحرب. هذا أمرٌ طبيعي، ونحن نفهمه. لكن قادة البلاد هم الذين يضررون سياساتها. وسواء تطرق الأمر لديمقراطية أم لدكتاتورية فاشية أم لبرلمان أم لدكتاتورية شيوعية، سيكون سهلاً دائماً أن يقاد الشعب. وسواء أكان للشعب الحق في الكلام أم لا، فهو قابلٌ دائماً لأن يدفع للتفكير بأسلوب تفكير قاداته. هذا أمرٌ سهل. يكفي أن نقول له إنه عرضة للهجوم، أن يتم شجب نقص الوطنية لدى مناصري السلام والتأكيد على أنهم يعرضون البلاد للخطر. تبقى التقنيات متماثلة، أياً كان البلد.»[١] هرمان غورنغ في محاكمته في نورمبرغ.

«يلعب التلاعب الواعي والذكي بالأراء والعادات المنظمة للجماهير دوراً مهماً في مجتمع ديمقراطي. ويشكّل أولئك الذين يتلاعبون بهذه الآلية الاجتماعية غير الملموسة حكومة خفية تدير البلاد حقاً.»[٢] إدوارد برنايس، أب البروباغندا.

**أكاذيب الرواية الرسمية**

لقد نجم عن التغطية الإعلامية للمؤتمر حول الحادي عشر من أيلول، والذي انعقد في الثالث من أيار المنصرم في مونتريال، السيرك المعتاد من البروباغندا والتوبيخ والقدح، على الرغم من بعض الانفتاح ومن وزن إعلامي أكبر. كان أبرز المحاضرين هما المعماري ريتشارد غيج، مؤسس معماريون ومهندسون من أجل حقيقة أحداث الحادي عشر من أيلول، وديفيد راي غريفيين، عضو أكاديميون من أجل حقيقة أحداث الحادي عشر من أيلول، وهو أستاذ ذو كرسي لأصول علم الدين وفلسفة الدين في كلية كليرمونت لأصول علم الدين وفي جامعة كليرمونت للدراسات العليا، وهو مؤلف لتسعة كتب عن أحداث الحادي عشر من أيلول.طالب المحاضران المذكوران بتحقيق جديد عن الاعتداءات لأن البراهين تدعم عدم صحة الرواية الرسمية للأحداث. كان سؤالٌ محدد يتردد على ألسن عدد كبير من الصحافيين: لماذا لا يصدّق كلّ هذا العدد من الناس الرواية الرسمية؟

فلنطرح السؤال العاكس، لأنّ من تطلق عليهم تسمية «مناصرو الحقيقة» أو تطلق عليهم تسمية «مناصرو المؤامرة»، أو منظرو المكائد» بهدف التشكيك في صدقيتهم، يتسألون من جانبيهم لماذا لا يزال كلّ هذا العدد من الناس يصدّقون الرواية الرسمية، التي انهارت، مثلما انهارت أبراج مركز التجارة العالمي الثلاثة، تحت جبل البراهين الواقعية التقنية والعلمية التي انكشفت في السنوات التسع المنصرمة.

الجواب شديد البساطة. إذ تسمح معرفةٌ إجماليةٌ بعلم نفس الجماهير وبالآليات الأساسية للبروباغندا بفهم هذه الظاهرة المتجلية للأسباب التالية: قوة الصور والكلمات، والإقناع، والضغط الاجتماعي.

**قوة الصور والكلمات**

يتذكّر الناس جميعاً الحادي عشر من أيلول، أكبر اعتداء تمّ ارتكابه على أراضي الولايات المتحدة. ترددت أصداء الصدمة في أرجاء الكوكب بأكمله. وقد رأينا جميعاً بصورة متكررة الطائرتين وهما تصطدمان بالبرجين وانهار البرجين التوأمين. لقد أدى هذا المشهد إلى مفعول «صدمة وذهول»، وهو الاسم الذي تم منحه لأولى عمليات النصف على العراق في العام ٢٠٠٢. تحت تأثير الصدمة، تضاعل تفكير العقول البشرية، ما شكّل أرضاً خصبة للإيحاء.

استولى الغضب على مواطني الولايات المتحدة الذين لم يكونوا يريدون إلاّ أمراً واحداً: الانتقام. بعد سويعات قليلة، قيل دون أيّ تحقيق إنّ المذنب هو أسامة بن لادن، المتعصب المسلم، الإرهابي. فجأة، أطلق الإرهاب الإسلامي حرباً دون حدود، بما أن الإرهاب، العدو المثالي للإمبريالية، لا جنسية له.

منذ ذلك اليوم، أصبح مصطلحا «إرهاب» و«إسلامي» متلازمين. يسمع العديد من الناس كلمة «إرهابي» ويرون مسلماً. منذ ذلك اليوم، نقبل أن يتم تقليص حقوقنا وحرياتنا لتجنّب «١١ أيلول جديد». منذ ذلك اليوم، «تغيّر كل شيء».. «تغيّر كل شيء؟ لم يتغير علم نفس الجماهير ولا آليات البروباغندا.

تتمثّل أبسط تجليات البروباغندا في تأكيد أمر محدد وتكراره ونشره [٣]. كان جوزيف غوبلز، وزير الإعلام والنّروباغندا النازي الشهير بهمارته في هذا المجال، يقول ما يلي:

«من كثرة التكرار وبمساعدة معرفة جيدة لنفسية الأشخاص المنعيين، ينبغي أن يكون ممكناً تماماً البرهان على أنّ المربع هو في حقيقة الأمر دائرة. فبعد كل شيء، ما هي «الدائرة»

**على الرغم من نسيج الأكاذيب حول أحداث ١١ أيلول الذي أظهره الباحثون والصحافيون المستقلون، ما تزال وسائل الإعلام التقليدية تدعم الأطروحة الرسمية الأمريكية وتدافع عنها بشراسة.**



و«المربع»؟ مجردّ كلمات. ويمكن تشكيل الكلمات بحيث لا يعود التعرف على الأفكار التي تحملها ممكناً.» [٤]

**مناصرو المؤامرة**

يتزايد عدد الأشخاص الذين لم يعودوا يصدّقون الرواية الرسمية لأحداث الحادي عشر من أيلول. لماذا؟ هذا ما تتساءل حوله الصحافة المسيطرة والنخبة الذهنية. الجواب بسيط: إنهم «مناصرو المؤامرة» و«نظريات المكائد». هم أناس يستندون إلى مدوّنات غامضة، ليس لديهم أيّ برهان متين على ما يؤكّدونه، وليست لديهم مصادر معلومات جيدة. بيد أنّهم يستندون إلى معلومات وسائل الإعلام المسيطرة للنتقاط عدم التجانس في السلطات وفي وسائل الإعلام. بل يمضي البعض إلى حد وصفهم بالذهانيين والفصامين. أي باختصار بأنهم أفراد تثير صحتهم العقلية الشكوك. تستخدم هذه المصطلحات على نحو شبه دائم في وسائل الإعلام التقليدية لوصف المشكّكين. تمثّل التغطية الإعلامية لمحاضرة السيدين غريفيين وغيج مثلاً حديثاً على هذه البروباغندا. انعقدت المحاضرة في جامعة كيبيك في مونتريال، ما استثار اضطراباً في الجسم التدريسي، مثلما يظهر في هذا المقال الذي نشرته لابريرس:

اتهمهم جوليان توربي، الباحث في مرصد الولايات المتحدة في منبر راؤول داندوران، بأنهم «متفقون قليلو النزاهة»، بل ويصفهم بأنهم «كاذبون ومحتالون ونصابون».. «أرى للأسف أنّه يتم إصاق اسم الـUQAM بمثل هذه الحركة، وهذا أمرٌ لا يفيد صدقية مؤسسة أبحاث تسعى على النطاق العام للبرهان على أنّها تستخدم أناساً جادين».. (التشديد من المؤلّفة) بالنسبة لباحث يطالب بجديّة مؤسسته، تظهر مفارقة الانسحاق وراء مثل هذه الهجمات الشخصية القوية. إنّ مثل هذا السلوك يزيد ثلوث صدقية مؤسسة أكثر من محاضرة يبرهن فيها أكاديميان على حججهما بضرامه دون النزول ألى مثل هذا النمط من السلوك السخيف.

في برنامج كريستيان شاريت في الإذاعة الكندية، وهي الشبكة الكندية الحكومية، تمّت دعوة منظمّ الحدث جان فرانسوا رانجيه لمناقشة المسألة مع «خبراء»: الصحافيّ آلان غرافيل والإختصاصي بالسياسة الأمريكية دونالد كوتشيوليتا. وقد أدى ذلك إلى مثال جميل من الدعوة إلى الامتثال حين سألت المذيعة: - «وأنت، سيد رانجيه، هل أنت خبير؟ أنت لست صحافياً ولست... ما أنت؟»... - «أنا مجرد مواطن يطرح أسئلة»، أجاب السيد رانجيه. بهذا النوع من التقدّم، يحدث الغش. ودون الانسحاق في البلاغة المنحطّة، يتمّ وقيل بداية النقاش نزع الصدقيّة عن حجج الشخص المستهدف. هكذا، لن يكون لشهادته وزن في مواجهة شهادة «الخبراء».

بطبيعة الحال، أخرجوا لنا بعد ذلك الحجّة القصوى لقدح أولئك الذين يتجرّؤون على التشكيك في الروايات الرسمية عموماً: الكائنات الفضائية. تمّت مقارنة السجل الذي استثاره هذا الحدث بمدولة محتملة لرائيل، مؤسس الحركة الرأبيلية، الذي تستند عقيدته إلى أصل فضائي للبشر. إنّ مقارنة أكاديميين مشهورين بعقيدة طائفئة تستثير الجدل أمر من اثنين: إمّا محاولة متعمّدة لنزع صدقيّة شخص وإمّا إخفاء جهله، غياب كاملٌ للحجّة الصالحة، وكذلك درجةٌ رهيعةٌ من قابلية التآثر بالبروباغندا.

**الناس الفضائيون ثانية!**

في برنامج دوني ليفيك في شبكة التلفزيون الخاصة TVA، واجه السيد رانجيه الماثلة الغبية والمجرّدة من الأساس نفسها: بكلمات أخرى، أنت تشكّك في الرواية الرسمية، وبالتالي فأنت شخصٌ يصدّق وجود الكائنات الفضائية. غداة المحاضرة، في برنامج ديزوتيل في راديو كندا، قام الصحافيّ الذي غطّى المؤتمر بتمرين جميل على الحطّ من شأن المحاضرين. فقد شرّح بدايةً نجاح المؤتمر ضمن هذا «التقليد من التشكيك في الروايات الرسمية، كاغتيال كندي، والذهاب إلى القمر، إلخ». لكنه أضاف، دون أن يرى تناقضاً في ذلك، أنّ غالبية مواطني الولايات المتحدة وثلك الكنديين هم متشكّكون وفق سير الأراء. تمّ صنع «فراعة»: أخذ بعض حجج المحاضرين، وهي حجج يسهل تحطيمها حين توضع خارج سياقها ويتم تشويهها. واستنتج من ذلك أنّهما «متأمّران» ووضع قائمةً طويلةً لهؤلاء المتأمّرين، وسمى بسخرية في نهاية المطاف وسائل الإعلام التي «تروج مذكّ الأكاذيب وتخفي الحقيقة». فضلاً عن ذلك، أضاف المذيع لدعم الحطّ من شأن زميله قائلاً: «إنّ أحداً من أولئك المتأمّرين لم يفتّح منذ ذلك الحين وقال الحقيقة». «ربما كان كلّ هذا أناساً فضائيين»، هكذا أنهى الصحافيّ.. الناس الفضائيون ثانيةً.

من الجلي أنّ هذا التحقيق ذا الخلاصات العوجاء المحشو بالتضليل الإعلامي يفيد في نزع الصدقية عن رأي معين. لم يقل أي من المحاضرين ولا عريف الأمسية إنّ وسائل الإعلام تشارك في مؤامرة واسعة، بل قالوا إنّها لا تمارس عملها، أي التشكيك في تأكيدات السلطات. إضافةً إلى ذلك، نادرون هم المتأمّرون الذين يتقدّمون إلى العدالة من تلقاء أنفسهم، وبالتالي فلا يمكن لذلك بأية حال من الأحوال أن يكون برهاناً على عدم وجود مؤامرة. لكن الأكثر إثارةً للانزعاج هو قيام أولئك الصحافيين بتوسيع متعمّد لغالبية من الأمريكيين وثلث المواطنين الكنديين. بالنسبة لشبكة إعلامية عامّة تقول إنّها المرجح في الصحافة، هذا النوع من السلوك غير مقبُول. لكن هل جميع هؤلاء الصحافيين والخبراء أدوات للبروباغندا تعمل بكل إدراك لذلك؟ إطلاقاً. ينبغي عدم الحط من قيمة الاستبداد المخالّ الذي يقوم به الضغط الاجتماعي.

**تجربة آش والامتثالية**

تبرهن تجربة آش على درجة خضوع قرارات شخص ما لتأثير المجموعة التي ينتمي إليها، مثلما نراه في شريك الفيديو التالي:

يمكن لهذه التجربة أن تفسّر ثلاث ظواهر تحيط بالحادي عشر من أيلول: سرعة تصديق التفسير الرسمي لهييار الأبراج، أسلوب الحطّ من شأن المتشكّكين في الرواية الرسمية، والشعبية المتزايدة لهذا التشكيك.

تبرهن التجربة على ذلك على نحو ممتاز: يميل الناس بقوةً إلى إنكار ما يرونه بأعينهم للامتثال للرأي المسيطر. هذا ما يبدو أنّه قد حدث مع انهيار الأبراج الثلاثة، أي البرجين التوأمين والبرج السابع، نقطة ضعف الرواية الرسمية والتي لم يرد لها أي ذكر في التقارير الرسمية الأصلية وتجاهلتها وسائل الإعلام لوقت طويل: يمتلك كل انهيار جميع خصائص تدمير مسيطر عليه ولا يمتلك أيّاً من خصائص مبنى دمرّته

**يتزايد عدد الأشخاص**

**الذين لم يعودوا**

**يصدّقون الرواية**

**الرسمية لأحداث الحادي**

**عشر من أيلول.. لكن**

**الأغلبية ما تزال تصدقها**

**بسبب قوة التضليل**

**الإعلامي المنهج الذي**

**يسخّف الآراء الأخرى.**

النيران، وهو التفسير الرسمي الذي قدّمته الهيئة الحكومية، معهد المعايير والتكنولوجيا القومي (NIST).

علاوةً على أنّ هذه المباني الثلاثة هي الوحيدة التي دمرّها الحريق تماماً في تاريخ البشرية، إذا صدّقنا التفسيرات غير المتجانسة التي قدمها معهد المعايير والتكنولوجيا القومي، الذي اضطرّ لتعديل خلاصاته على كلّ حال، فهي المباني الثلاثة الوحيدة التي انهارت بأسلوب متماثل تماماً. ومثلما أشار إليه ريتشارد غيج، فإن انهيار المباني بسبّب الحريق فريدٌ لأنّه غير مخطّط له. غير أنّ التشابه بين تدمير مسيطر عليه وبين انهيار المباني الثلاثة العائدة لمركز التجارة العالمي أمرٌ غير قابل للإنكار.

من جانب آخر، ليس هنالك ما يشدّ اهتمام الجماهير في التشنيع الذي يتعرض له المتشكّكون.

تظهر تجربة آش جيداً كم يفضّل الناس عدم إصدار رأي معاكس للرأي المسيطر. لكن هذا الموقف يتغيّر ما إن يقوم شخصٌ بدعم الشخص المعني. هل يستطيع ذلك تفسير الشعبية المتزايدة للحركة من أجل الحقيقة حول الحادي عشر من أيلول؟ الأرجح أن نعم.

**التضليل ما يزال يفعل فعله**

في الأصل، كان التشكيك في الهجوم الإرهابي ظاهرةً هامشيةً وافق عليها الرءاء المنهجي موافقةً تثير الإعجاب. وقد حدّرنا جورج دبليو بوش من «تحمل أية نظرية مؤامرة بخصوص الحادي عشر من أيلول». باستثناء المؤامرة الإسلامية، بطبيعة الحال. وقد فعل خليفته السيد أوباما الأمر نفسه. وأطاعت الصحافة السائدة طاعةً تامة.

على الرغم من نسيج الأكاذيب الذي أظهره الباحثون والصحافيون المستقلون، ليس لدى وسائل الإعلام التقليدية خيارٌ سوى دعم الأطروحة الرسمية، بما أنّهم يدافعون عنها بشراسة منذ البداية. ونحن نعرف استعداد وسائل الإعلام لممارسة النقد الذاتي وقد رأيناها مع «أول ويا» في القرن: تجريم الذات مفهوم غريب تماماً عن تلك الوسائل وهي عملياً لا تقرّ أبداً بنقص صرامتها وروحها النقدية في مواجهة السلطات. ولم تعترف بالصلات بين منظمة الصحة العالمية وبين الصناعة الصيدلانية إلا حين أدانتها سلطةٌ أخرى هوى المجلس الأوروبي. لكن الوقت كان قد فات إلى حدٍّ ما. وقد خسرت مقداراً كبيراً من صدقيتها في نظر الجمهور، على العكس من الصحافة المستقلة التي لم تخضع للسلطة خضوعاً أعمى. هل نسيت وسائل الإعلام دورها كموازن للسلطات؟

اليوم، يتناقص خوف الناس من التعبير عن شكوكهم في مواجهة الأطروحة الرسمية لاعتداءات الحادي عشر من أيلول، وذلك يعود جزئياً إلى أنّهم أصبحوا يشعرون أنّهم أقلّ وحدةً مما مضى، وكذلك لأنّ وسائل الإعلام والسلطات قد أمعنت في استخدام الحجّة المعادية للبشرية إلى حدٍّ أنّه لم تعد لها أية فاعلية. وإذا كان هذا التكتيك قد أفاد في تجنّب السجل حول أسئلة شرعية تُضلل بالحدث الذي أدى إلى كيريات حروب هذا العقد، فإنّ كلّ من يستخدمه اليوم يعرض نفسه للتسخيف. ومن يستخدم السخف يتعامل مع سكّين ذي حدين ينتهي به الأمر دائماً إلى الانقلاب على نفسه.

لماذا إذاً: يتزايد عدد الناس الذين لا يصدّقون الرواية الرسمية؟ هل لأنّ «هذا النوع من الأحداث يؤدّي تقليدياً إلى كل أشكال نظريات التأمّر»، مثلما تردّد وسائل الإعلام والسلطات؟ لا. بل فقط لأنّ الأحداث والمنطق وقوانين الفيزياء تحكّم ذلك. لماذا لا يزال كلّ هذا العدد من الناس يصدّقون الرواية الرسمية؟ ينبغي أن تطرح وسائل الإعلام السؤال. ولاشكّ في أنّ تجربة آش تقدم جزءاً من الإجابة.

حواشي

- هرمان غورنغ، ورد في نورمان بايارجون، درس صغير في الدفاع الذاتي الفكري، مونتريال، منشورات لوكس، ٢٠٠٥، ص٢٧.
- إدوار برينز، بروباغندا، مونتريال، منشورات لوكس، ٢٠٠٨، ص١.
- غوستاف لوبون، علم نفس الجماهير، باريس، المنشورات الجامعية في فرنسا، باريس، ١٩٦٣، صفحة ٧٢.الكتاب متوافر على الإنترنت
- جوزيف غوبلز، ورد في نورمان بايارجون، درس صغير في الدفاع الذاتي الفكري، مونتريال، منشورات لوكس، ٢٠٠٥، ص١٩.

■ **جوليا ليفيك صحافية وباحثة في مركز أبحاث العولمة.**

## 62 عاماً... والمقاومة مستمرة

## نكبة لليأسين والمتخاذلين.. وتحدّ عظيم لسواهم!

◀ جهاد أسعد محمد

وراء المكاسب والمناصب باسمه، ورافعي شعارات السلام باسمه..

اليوم، وبعد مرور ستة عقود ونيّف على النكبة، الشعب البسيط الفقير المحروم من أبسط احتياجاته تحت الحصار، والفاقد لأبسط حقوقه في الشتات، هو الوحيد الذي يمكن أن يراهن عليه في معركة التحرير لأنه كان على الدوام وقود العمل المقاوم.. ولأنه بمثقفه الثوريين ثاقبي البصيرة، وقادته الميدانيين، مازال يؤمن أن لا وسيلة لتحرير الأرض واستعادة الحقوق إلا بالمقاومة، وبعدم التنازل عن شبر من الأرض أو جزء من الثوابت، وبعدم الغرق بالقنوط والتسليم بالكارثة.. ويفعل كل ما يستطيع لترسيخ هذه القاعدة..

أسوأ ما قد يشعر به المرء وهو يتابع صمود فلسطيني الداخل رغم التجويع والترويع والخianات، هو إحساسه بالعجز عن تقديم عون حاسم لهم في محنتهم المستمرة بينما الحكام يساومون، وأكثر ما يبعث على الألم مما قد تشاهده العين في مخيمات الشتات، أجزاء صغيرة من صور باهتة الألوان منسية على الجدران لشهداء قضوا في الثمانينيات من القرن الماضي، تنتظر من يحييها.. رجل ترك العمل الفدائي على جسده علامات فارقة وندبات واضحة، يبيع الدخان المهرب أو يدفع عربة خضار أو يسوق سيارة أجرة، ريثما تسنح له فرصة جديدة لحمل السلاح ضد العدو.. شباب يافعون

دائماً، ومنذ البداية، كانت نكبة فلسطين ببعض أبنائها والمحسوبين عليها أشد مضاضة وايداء وإيلاما من كل جرائم ومؤامرات الصهاينة وداعميهم وتابعيهم.. نكبتها بالخانعين والبهائين الندابيين من جهة، ومعظم هؤلاء من «الشعبانيين» ومن مدعي الثقافة والمعرفة، ونكبتها بالمتخاذلين والمساومين والطبعين من جهة أخرى، وكلهم من الحكام والتجار و«القادة (الثوريين)».. فهؤلاء الذين غلب على قسمهم الأول اليأس، وعلى قسمهم الثاني الخزي والعمالة والانتهازية، لم يقدموا لمن يدعون حمل اسمها وقضيتها شيئاً مما قد يساهم في إنهاء مأساة شعب حي ما فتئ يقاوم ويتحدى، ويقدم خيرة أبنائه وبناته قرايين يومية، ويصر أن فلسطين أرضه وعرضه ومستقبله.

اثنا وستون حولاً من الشتات والحصار والقتل، ومن المقاومة الشعبية المنقطعة النظير، وما زالت نكبة فلسطين الحقيقية تكمن في غياب مشروع تحرير حقيقي، وخطاب تحرير حقيقي، وثقافة تحرير حقيقية، وقادة تحرير حقيقيين..

ما تزال النكبة، نكبة الشعب الفلسطيني الصامد المعطاء الشجاع بالناطقين باسمه، والمتاجرين باسمه، والطبعين باسمه، والمفرطين بالحقوق باسمه، واللاهئين

## وأنتم بماذا تحلمون؟؟

◀ سناء عون

لن يكون لأهل فلسطين يوماً ما ريشة تحولهم إلى هنود حمر، ولن يتوقف حلمهم الدائم بالعودة، ذلك الحلم الذي يكاد يرى. فلسطين ليست تراباً وهواء، ولا زعتراً برياً و«ميرامية».. ليست الأقصى وبيت لحم وقبة الصخرة وكنيسة القيامة.. ليست طرقاتاً وبيوتاً تحبى صور من هجر عنها، ولم تبايس من الانتظار.. وليست شعارات رنانة تطنب بها بعض المنتفعين من حاملها.. إنها قبل أي شيء، وبعد كل شيء؛ نحن..

نحن الذين شكلنا وطناً لم نشرب ماءه، ولم نتنفس هواه، ولم نلعب فوق ثراه، ولكن الذاكرة بقيت محملة بخزائن ثقافة ترفض إلا أن تسكن أبناعها، وتخلق لهم صوراً كثيرة لكي يكونوا، وليس بمقدور الغاصبين أن يغيروا هذا الميراث على مر العصور.

هنا لا تهم الجنسية الفلسطينية «الورقية» لكي نحلم بفلسطيننا العربية، والعربية فقط، بعيداً عن سلطة تحاول شرعنة

وجود «إسرائيل»، وقبول من لا يقبلها زوجاً شرعياً ومعتبراً إياها على الدوام زانية، وأماً لأولاد غير شرعيين، لا تعنيها قوانينهم وجوازات سفرهم المزورة، فلديها تاريخها وإنسانها الذي سيكون يوماً ما يريد، كما يقول شاعرها الكبير محمود درويش.

منذ عامين، وفي الذكرى الستين لنكبة فلسطين، وأثناء عملية تبادل الأسرى مع العدو، عبرت الحدود اللبنانية السورية جثامين الشهداء القادمين من فلسطين لتصل دمشق.. حاولت أن أصم أذني عن الكلمات والصراخ والزغاريد والموسيقى، لأن صوت تلك الفتاة الصغيرة التي حضرت لاستقبال الأرواح العائدة مسجأة، كان قاسياً وحاداً:

– «أنسة ما معنى وطن؟؟»

– لحن ندخل به من كل الحواجز دون أن نخضع لتفتيش مدلّ..

لا يتحقق الوطن إلا بالإنسان، ومن عاد سيعود ليس فقط بصرخة مقاوم، سيعود أيضاً ليخرجه بول الأطفال الذين منعوا



يتعاطون المخدرات في الطرقات أو يغرقون في الترهات، يشكلون المثال الأنصع للتهميش الذي يستبد بالشعب الفلسطيني.. فمتى وكيف ينكسر الطوق عن هؤلاء، ويتاح لكل المعنيين الحقيقيين بالقضية الفلسطينية شرف مواجهة العدو وهزيمته نهائياً؟؟

mjihad@kassiou.org

من التبول، ومن الرسم على الجدران، ومنعوا من حمل آلة نفخية يعرفون عليها لحناً طفولياً، سيدخلونها بسيمفونية الإنسان الذي يشكل وطناً.

لكي تستمر الشعوب يجب أن يكون لها حوامل ثقافية عميقة عمق البشرية، وأحلاماً مشروعة في العيش، وحلمنا فلسطين، فلسطين فقط.. وهو حلم لم ولن يتوقف.

ولكن، في المقابل، أولئك المحتلون الذين تركوا بلادهم، وأقنعوا أنفسهم بأن أرض غيرهم ستكون وطنهم الموعود، حتى من ولد منهم في فلسطين ويحمل جنسية بلد أنشئ على دماء أبنائه منذ أكثر من ستين عاماً: بماذا يحلمون؟ ولماذا تجعلهم ثلة مقاومين يهرعون خارج ذلك الذي سموه «وطنهم الموعود»، ليعودوا أدرجهم... ألا يحق لنا – أيها العابرون بين الكلمات العابرة – طرح السؤال التالي عليهم:

هيي.. أنتم.. بماذا تحلمون؟؟

■

## ربما..!

## فلسطين الأخرى

إذا أردنا الحديث عن الشعر الذي كتب عن فلسطين، سواءً من أبنائها أو من العرب، فإننا سنجد أن مسألة دخول مفردة فلسطين إلى الشعر العربي الحديث بدأت مع المشروع الاستعماري الأوروبي في القرن العشرين، لا مع النكبة التي يظنها الكثيرون نقطة الصفر لانطلاق لأدب خاص بفلسطين.

الشعر العربي الذي انشغل بفلسطين (كي لا نقول الشعر الفلسطيني) مرّ بمراحل متعددة، بدأت بالتحذير من الخطر القادم، أو التنديد بالعدوان الذي تتعرض له فلسطين، والتغني بثورات أبنائها. ومع مجيء سنة ٤٨، وما تلاها، بدأ الشعر يتحدث عن اللجوء وعذاباته، وعن الحنين والشوق إلى الوطن، وضرورة استعادة الأرض السليبية، كما مثل لذلك شعراء الأربعينات والخمسينات.

لكن مع حقبة الستينيات وانطلاق الثورة الفلسطينية بدأ الشعر يأخذ منحى آخر، حيث امتلأ الشعراء بالوعي الثوري القائم على فهم عميق لما يجري على الأرض، فصارت القصيدة وقفة تحذّر، والشعر تعبيراً عن الهوية، وسيمثل هذا الاتجاه بشكل أساسي شعراء المقاومة (كما سماهم غسان كنفاني) توفيق زياد ومحمود درويش وسميح القاسم وراشد حسين وفدوى طوقان... لكن فلسطين لن تتخذ شكلها إلا مع محمود درويش الذي أوصلها إلى مستوى التشديد الإنساني. ومع الجيل اللاحق لدرويش، في السبعينيات والثمانينيات، كانت هناك تجارب فلسطينية لامعة كتجربة مرشد البرغوثي وأحمد دحبور، أو عربية انخرطت في آتون الحالة الفلسطينية وقدمت فيها الكثير، هل نذكر ما كتبه سعدي يوسف أو سليم بركات أو أمجد ناصر... وسواهم من الشعراء الذين جمعهم بيروت ثورة وحصاراً؟؟

على تخوم ذلك وبعده، ظلت قصائد زكريا محمد وغسان زقطان ووليد خازندار مشغولة بكتابة الحياة الفلسطينية من داخلها، بنبرة خافتة، مع خصوصية كل منهم في عالمه الإبداعي.

من كل ذلك كان لا بد من صورة أخرى لفلسطين، صورة غير التي كرس على مر هذه الحقب، نراها في ما الذي يكتبه الشباب الآن، هؤلاء الذين تحضر فلسطين في فصائهم عبر غياب معانيها السابقة والراسخة، لدرجة أن الصرامة الأيديولوجية قد لا تجد ضيقاً في اتهامهم بالتخاذل ونسيان القضية، والحقيقة التي لا تغيب أن هذا الغياب هو حضور من نوع آخر لفلسطين التي آن لها أن تكون في النصوص ما دامت لم تكن في الواقع.. لفلسطين التي تضم العيب والجدوى، الجمال والقيح، الحب والكراهية.. لفلسطين الأخرى: فلسطين الحياة التي نحب ونرغب، لأننا نحب ونرغب!!

■ رائد وحش

raedwahash@kassiou.org

## أجيال جديدة ونكبة متجددة... دفاعاً عن بداهة العدالة

منار ديب

في الذكرى الثانية والستين لنكبة فلسطين (١٥ أيار ١٩٤٨) تنأى هذه الأرض المحتلة بالكامل أكثر، كما تنأى في الضمائر، وتبتعد إمكانية استعادتها وإنهاء الاحتلال كلياً أو جزئياً كما تصبغ عودة اللاجئين فكرة يزداد طرحها العملي صعوبة ويقترب تحققها من الاستحالة.

إن الذي حفظ مكانة القضية الفلسطينية وحال دون تقلص حضورها وأوقف اندثارها أو فرض حل غير عادل لها، هو النضال المتجدد للشعب الفلسطيني، والذاكرة الحية لأجيال اللاجئين وتعلقهم ببلادهم، والموقع الذي تحتله فلسطين في نفوس العرب وتحولها إلى رمز عالمي للظلم التاريخي والقوة الضميرية.

واليوم، يتراجع الدور الشعبي في النضال الفلسطيني وتتقاذف القضية أجنادات إقليمية قد لا تتطابق مع المصلحة العليا لشعب القضية، فيما تمنع قيادة بأسفة غير منتخبة في خيارات عبثية وعدمية، ولأن القضية الفلسطينية في أحد أبعادها الأساسية قضية لاجئين، فإن أي تجاوز لآثار النكبة (لن يكون ممكناً دون حل هذه القضية، عبر التمسك بحق العودة، لا عبر ما تسميه المبادرة العربية للسلام زوراً حلاً عادلاً).

الحفاظ على طراجة فلسطين في ذاكرة أجيال ولد آباؤهم وربما أجدادهم في الشتات، رهان صعب، فرغم أن الشعب الفلسطيني يؤكد تعلقه بوطنه من خلال تعبيرات مختلفة، إلا أن تراجع العمل الفلسطيني، وشيوع ثقافة التيهيب وسيطرة تفكير واقعي مبسط وروح استهلاكية، حول فلسطين إلى شعار جميل للكلام أمام وسائل الإعلام، ليس الانتماء إلى فلسطين انتماءً إلى قبيلة، ولا هو ذاكرة فولكلورية، فهذا الانتماء يحتاج إلى تجسيد نضالي في أجسام حزبية ومؤسسات للوصول إلى الفعلية والتأثير، وينبغي دائماً الموازنة بين الشعائر التجريدي الخاص بالعدالة والحق، وبين المصالح الواقعية.

فلسطين هوية أخلاقية، فالجريمة الاستثنائية في التاريخ، التي لم تحظ بجزء بسيط من الاهتمام ورد الاعتبار الذي حظيت به المحرقة، التي دفع الشعب الفلسطيني ثمنها بالحصلة، هذه الجريمة لا تحتاج إلى انتماء فلسطيني أو عربي بالضرورة للنضال ضد استمرارها، تحتاج إلى ميزان أخلاقي سليم وإلى حس عدالة إنساني. لا يتطلب الأمر مشروعاً قومياً عربياً لم يعد قائماً وتنتسب إليه جميع الشرور، حتى أصبحت فلسطين بفضل بعض تمثلاته الرديئة فكرة منفرة، لدى أجيال جديدة من الشباب العرب، عدا قطاعات من الإسلاميين واليساريين. يتطلب الأمر حساً نقدياً وشجاعة فليست فلسطين مسؤولة عن الفضائح التي ارتكبت باسمها، وإذا كان غريباً ممن يتشاركون

مع الفلسطينيين التاريخ والجغرافيا والثقافة أن يستقبلوا من اهتمامهم وتعاطفهم وانخراطهم في الدفاع عن عدالة القضية الفلسطينية، فإنه أكثر غراية ممن يبذون حساسية عالية ضد الظلم أن يكونوا باردين اتجاه الجرائم اليومية والفكر والممارسات العنصرية وأن يخلقوا المبررات للتعامل مع إسرائيل كحقيقة موضوعية لا على الصعيد النظري، بل كطرف يجب إزالة حاجز العداة معه.

ثمة ضخ إعلامي هائل يريد التخلص من العيب الفلسطيني، وشق ألف طريق التفاف في للوصول إلى عشيقة سرية اسمها إسرائيل، ضمن رؤية تصالحية مع الغرب الاستعماري. نخب تقدم نفسها كنموذج ومثال وتعد بالازدهار الاقتصادي والديمقراطية، وكان هذه لا يمكن أن تتعزز إلا بالتسوية السلمية غير العادلة بالطبع.

٦٢ عاماً وفلسطين في خطر أكبر، لحظة من التشوش وانعدام الرؤيا والطروحات الاعتبارية والاتجار الجماعي. فلسطين مهمة لأن حالها مقياس عافية الأمة، وفلسطين قضية كونية لأنها مؤشر على مستوى اختلال الموازين، النضال من أجل فلسطين جزء من مشروع نضالي أوسع ضد الرأسمالية المتوحشة والنمار الفجة للعولمة والأحادية القطبية، ضد سوء الفهم الذي تعاني منه جماعات بشرية عديدة، ضد التمييز والاستعلاء، ويوصله وعي مطابق ومحور ثقافة ومقاومة. ■

## معنى النكبة في فكر قسطنطين زريق: في مساءلة «المعنى»... واستعصاء تجاوزه

صياغة جديدة للأفكار نفسها بعد توسيعها وتطوير لغتها بما يتناسب مع لغة الستينيات من القرن الماضي.

ما زال الطرح النهضوي العربي الكلاسيكي حول «معنى النكبة» حتى يومنا هذا من أكثر الطروحات عقلانية وتماسكاً، رغم أنه لم يشر على أرض الواقع إلا أكثر النتائج تحييباً للأمل، وأكثر التطبيقات تشوهاً، فهل مازال بإمكاننا البناء عليه في تعاملنا مع «النكبة» كواقع ومفهوم؟ ولماذا لم نستطع أن نقدم حتى الآن طرحاً يتجاوز نهجاً نقدياً، ويوجه أسئلة أكثر تجذراً للبنى والمفاهيم التي خلقت واقع النكبة؟؟

■ م.س.ك

المنظور، وليشكل خطوة فكرية كبيرة إلى الأمام رغم كل ما قد تقدمه قراءتنا المعاصرة من انتقادات بخصوصه.

وبعد هزيمة حزيران انطلقت موجة جديدة من النقد الذاتي طالت العديد من مظاهر وتجليات الوضع العربي، وحاولت مساءلة البنى العربية المترسخة حول دورها في إنتاج وإعادة إنتاج النكبة، إلا أن تلك الموجة رغم كل عنفها وصخبها لم تستطع أن تتجاوز طروحات النهضويين العرب الأوائل بشكل جذري، فكانت تنويعاً حاد النبرة على النغمة نفسها، ولهذا لم يكن من المستغرب أن يقوم قسطنطين زريق الشيخ بإعادة صياغة طروحاته القديمة في كتاب جديد بعنوان «معنى النكبة مجدداً»، لم يقدم فيه أكثر من

بعيداً عن تهويمات «القدر» و«العقاب الإلهي» و«المؤامرة الصليبية»، بحث كلاسيكيو الفكر النهضوي العربي وعلى رأسهم قسطنطين زريق عن الأسباب الذاتية للنكبة، فردوها للتخلف المسيطر على الوضع العربي، ورواها أن حالة الانتكاس المعنوي التي تعيشها الجماهير العربية ستبقى قائمة مادامت الدول العربية بعيدة عن قيم التقدم والحداثة. ليخلصوا إلى طرح قائمة طويلة من التوصيات للنهوض بالأمة وتحديثها، دون تقديم معالجة نقدية مكثفة للبنى السلطوية والاجتماعية والاقتصادية العربية في سياقها التاريخي «التكبيوي» إن صح التعبير. هكذا جاء كتاب «معنى النكبة» في نهاية الأربعينيات من القرن الماضي ليكون الطرح الأكثر تماسكاً ضمن ذلك

ما بين «معنى النكبة» (١٩٤٨) و«معنى النكبة مجدداً» (١٩٦٧) لم تتغير المقاربة النهضوية الكلاسيكية للواقع العربي، حيث جعلنا المقارنة بين هذين الكتابين لقسطنطين زريق ندرك أن الخطاب النهضوي العربي لم يستطع أن يقوم بمراجعة جذرية لأساسياته وأولياته الفكرية بين هزيمتين، فإذا كان الإنجاز الأبرز لهذا الخطاب هو محاولته توحيد إشكالية «النكبة» مع إشكالية «النهضة» بوصفهما تحدياً واحداً يواجه المجتمع العربي، فإن التلقي والتطبيق المشوه لطرؤحات ذلك الخطاب في السياق التاريخي العربي المعاصر لم يدفع صانعيه إلى توجيه أسئلة أكثر عمقاً لجذر خطابهم بالذات.

## التاريخ البصري في مواجهة النكبة؛

## لملحة أشلاء الصورة المحطمة

◀ جهاد أبو غياضة

ما إن استفاق العالم من صدمة أكبر اغتصاب وسرقة موصوفة في التاريخ لوطن بكل مفرداته (أرض وشعب وتاريخ...) وبدأت تتضح معالم الفاجعة؛ حتى وجد نفسه في مواجهة أعقد قضية في التاريخ الإنساني بكل مفرزاتها، وأهمها طرد وتشريد ملايين الفلسطينيين من ديارهم، وقيام دولة على أنقاض هذا الشعب تهدد بنسف وجوده وتاريخه الفعلي والحسي، عبر تقديم جملة من الحملات الدعائية والبروباغندا أحادية الخطاب لتزوير وطمس وتحريف ملامح نكبة عام ١٩٤٨، وبالتالي محو معالم الشخصية العربية الفلسطينية من ذاكرة الأجيال ولم يكن ليغيب عن بال وتفكير قادة الصهيونية وحكامها الامبريالية العالمية تأثيرات فلسفة الصورة في حمل هذا الخطاب، وخصوصاً مع وقوف فن السينما على قدميه واتضح ما يمكن أن تؤديه الشاشة الكبيرة من دور في ترسيخ الأفكار والتأثير في العقول والمشاعر، فكانت الأفلام التسجيلية الإسرائيلية عن حياة الكيبوتزات وأعمار الأرض وبناء الدولة ومع رواج الأفلام الروائية ظهرت موجة ما سمي (حرب التحرير) كالتل ٢٤ لا يجيب»، «لا تخيفونا»، «بيت أبي».

وفي الوقت نفسه هو النظام الرسمي العربي المهزوم نفسه في مواجهة إعلامية مفتوحة مع هذا الكيان الوليد، وبالإمكانات البسيطة والمتاحة في ذلك الزمن صارت تظهر أفلام تسجيلية كفيلم «قيام إسرائيل غير قانوني»، و«فيلم زهرة المدائن» عن المجازر و«قوافل المشردين وحياة خيام اللجوء...» وإن بقي ذلك في إطار محدود، ولم يستطع كبح سيل الدعاية الإسرائيلية. إلى أن جاءت هزيمة حزيران ٦٧ التي شكلت إعادة إنتاج للنكبة بصورة جديدة، لكن لتدفع الشباب الساخط والتأثر على جراح النكسة، وبتأثير مباشر لفعل انطلاق العمل الفدائي الفلسطيني إلى بوتقة التعبير عن وعيه الثوري وتطلعاته، وبدأت تتج الأفلام الروائية الخاصة التعمول التي كان باكرة إنتاجها الفيلم الأردني «وطني حبيبي» (١٩٦٤) الذي كتب قصته وقام بإخراجه عبد الله كعوش، و«فيلم الطريق إلى القدس» (١٩٦٨) و«كفاح حتى التحرير»، و«وعد بلفور» (١٩٧٠) الذي كتب قصته والسيناريو أحمد العناني. ثم الأفلام السورية كفيلم «الفلسطيني التأثير» (١٩٦٩) لرضا ميسر، و«ثلاث عمليات داخل فلسطين» (١٩٧٠) لمحمد صالح كيالي، و«فدائيون حتى النصر» (١٩٧١) لسيف الدين شوكت. إضافة لأفلام أنتجت المؤسسة العامة للسينما وهي «المخدوعون» (١٩٧٢) للمخرج المصري توفيق صالح عن رواية «رجال في الشمس» للأديب الفلسطيني الشهيد غسان كنفاني، و«السكين» (١٩٧٢) لخالد حمادة عن رواية كنفاني «ما تبقى لكم»، و«كفر قاسم» (١٩٧٤) للبناني برهان علوية، و«الأبطال يولدون مرتين» (١٩٧٧) لصلاح دهني.

ولما كان لا بد أن يقول الفلسطينيون كلمتهم ظهر عميد السينما الفلسطينية الحديثة «كامل أبو علي» والذي توفى في شهر تموز الماضي مخلفا وراءه ثروة من الأفلام المهمة التي أرخت لمسيرة الشعب الفلسطيني والمقاومة «لا للحل



السلمي (١٩٦٨)»، «الحق الفلسطيني» (١٩٦٩)»، «بالروح بالدم» (١٩٧١)»، «العروبة» (١٩٧٢)»، و«ليس لهم وجود» (١٩٧٤)»، في محاولة لتحدي السرد الإسرائيلي المضاد، باعتباره مجالاً لتشكيل الهوية، وفهم ما جرى عام ١٩٤٨ حيث وجد الفلسطيني نفسه بلا أرض ولا وطن، وضائعاً بين السرديات الكثيرة.

كما يسجل هنا الفيلم الأوربي «هنا وهناك» (١٩٧٠). لفانيسا رديغريف وجون لوك غودار. ومع ظهور التلفاز العربي وهيباتاته الوطنية، وظهور الدراما كعادل لتقديم الواقع والتاريخ. انتقل موضوع النكبة إلى الدراما التلفزيونية في محاولة لكسر أبعاد الصور التي قدمتها السينما، والتي تراوحت بين الأرشيفي التاريخي التسجيلي، وبين أيقونات الثورة والبطولة والعمل الفدائي؛ لتقدم صورة جديدة عن سبل الحياة الاجتماعية للشعب الفلسطيني وقضيته. حيث لعب الحنين والعامل النوستالجي دوراً كبيراً في تركيز الصورة الاجتماعية؛ خصوصاً مع تزايد سنين اللجوء. إضافة لمواجهة محاولات سرقة التاريخ والتراث التي باتت الصهاينة يجرونها مشفوعين بقاعدة «بن غوريون» الشهيرة: «الكبار يموتون والصغار ينسون». فبرزت الأعمال الدرامية التي أرادت توطيد مفهوم الذاكرة الشفهية، واعتمادها سبيلاً للتاريخ الفلسطيني ومعادلاً أساسياً في حرب المواجهة مع السرديات الكبرى التي تنازعت القضية الفلسطينية، وكانت التجربة الدرامية الأولى مسلسل «عز الدين القسام» (١٩٨١) من تأليف الشاعر أحمد دحبور وإخراج هيثم حقي، وإنتاج دائرة

## بين قوسين



«قريباً من المكان»

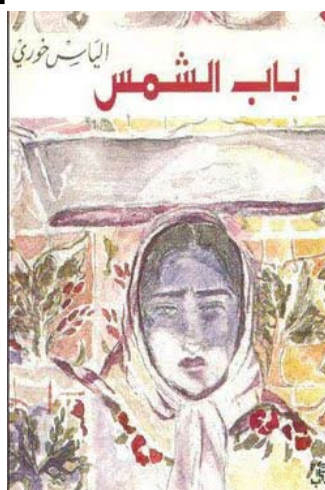
◀ خليل صويلح

ليست «النكبة» مجرد جملة اعتراضية في سياق الصراع العربي الإسرائيلي، بل فضيحة مدوية في ضمير العالم، ذلك أن ما حدث في فلسطين منذ ٦٢ عاماً لم يندمل يوماً. رغم كل «التحسينات» لتأويل اسم «النكبة» وتحويل معناها. لعل إعادة إنتاج صورة المذابح والتهجير ضرورة لإعاش الذاكرة العالمية، بأن الفلسطيني قد اقتلع من أرضه زورا، تحت ذرائع لاهوتية، فعدا هذه الفكرة، ليس لدى إسرائيل ما يبرر تلك الجريمة المستمرة إلى اليوم. ينه الكاتب الفلسطيني محمود شقير إلى غياب السرد الفلسطيني المتعلق بالقرية كمكان، ويجيب قائلاً: «إن محو مئات القرى الفلسطينية، ألغى النص المواكب لها، فنحن لا نستطيع الكتابة عن قرية لم تعد موجودة في الواقع. لنقل إن جوهر الصراع يكمن في الذاكرة وحدها، وهو ما تسعى له إسرائيل بكامل يقظتها، منذ أن نهب شارون، أثناء غزو بيروت، مركز الدراسات الفلسطينية، وإخفاء مئات الأشرطة المصورة عن فلسطين». تقول سوزان أبو الهوا، وهي كاتبة فلسطينية تعيش في المنفى «سعبت دوماً كي أجد المكان الذي أنتمي إليه. وحين بلغت السادسة عشرة، أدركت أنني تنقلت وقتها بين ١١ مكاناً، موزعا على أربع دول مختلفة.. كأن اسمي «ابنة الريح» تحول إلى نبوءة تحقق ذاتها». لكل فلسطيني حكايته مع المكان المنهوب أو المفقود أو الموعود. هكذا وقف إدوارد سعيد ذات مرة عند سور البيت الذي شهد ولادته في القدس، دون أن يتمكن من دخوله. مات محمود درويش دون أن يدفن في قريته «البروة» في «الجليل»، وولد صالح علماني في شاحنة متجهة إلى سورية، سنة النكبة، كأن الفلسطيني منذور لمقابر الآخرين في جهات العالم الأربع. لا تحتاج فلسطين اليوم إلى مواضيع إنشائية إضافية، ولا إلى هتافات. يكفي أن يدرك العالم أعباء هذه الفضيحة التي تشبه عارا على جبين الإنسانية، كي تقترب فلسطين أكثر. تقترح عدنية شلبي صورة أخرى للمقاومة، بأن نجذر المكان الفلسطيني في مختلف حقول الإبداع، لعل السينما الفلسطينية إحدى أهم الأسلحة في مواجهة الإلغاء، فالصورة الوثائقية وحدها غير قابلة للتزوير.

سنة عقود على النكبة؟ كيف تحملت إسرائيل وز هذه الجريمة، وإلى متى تغمض عينيها عن هوية فلسطين المؤجلة؟ لقد صدت المفاتيح على جدران المخيمات، لكن أصحابها مازالوا يحتفظون بها!

khalil.s@scs-net.org

## رواية فلسطين الوطنية الكبرى



يقوم السرد في رواية إلياس خوري «باب الشمس» على خمس مائة حكاية تقريبا، تتداخل وتتشابك، تلتقي وتفترق، لتروي لنا تراجميا فقدان المكان الذي جعل منه فقداناً للذات وضياعها، وذلك من خلال قصة حياة يونس إبراهيم الأسدي، ابن الجليل الأعلى، الذي وجد نفسه عام (١٩٤٨) مطروداً ولاجئاً في مخيم شاتيل في لبنان، ليكتشف فجأة أنه ترك خلفه في فلسطين زوجة وطفلاً هربا من القرية المدمرة، إلى قرية أخرى، ليستقرا، في النهاية، في قرية اسمها «دير الأسد».

يتسلل يونس، الذي يصح فدانياً، ويعبر الحدود، متجسماً كبرى المخاطر، ليلاقي زوجته في مغارة يسميها «باب الشمس»، وهناك يعيدان طقوس زواجهما، لأن يونس الذي تزوج من نهيلة صغيراً يكتشف أنه عاشق كبير لما خسره، وكان الحب الذي يبدأ من الخسارة هو نفسه حبنا لفلسطين التي خسرتها. هكذا كان على الروائي إعادة بناء النكبة، وإعادة بناء فلسطين، حكاية حكاية، لتبني من كل ذلك «رواية شعب بأكملها» كما يقول كمال أبو ديب.

الرواية قصة حب، قصة وطن، قصة أحلام منكسرة. ملحمة تبدأ من اللحظات الأخيرة في حياة بطله يونس الذي يصاب بالغبوبية (الكوما)، ويطلبه الدكتور خليل الذي يحاول معالجته عن طريق قص القمصين، قصة يونس الأسدي نفسه مع ما يحيط بها، إلى درجة أن خليل يجعل الحكاية نوعاً من العلاج لصديقه ومريضه، وكأن الحكاية محاولة استشفاء، ومقاومة للموت، تماماً كما فعلت شهرزاد في «ألف ليلة وليلة» حين أجلت موتها عن طريق السرد. من ذلك كله صارت «باب الشمس»، كما يقول أحد النقاد، رواية فلسطين الوطنية الكبرى.

## «باب الشمس» النكبة بأبلغ صورها السينمائية

◀ نبيل محمد



شاتيل في لبنان في السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات. إلا أن الذاكرة تحكم الموقف دائماً، وخصوصاً أن كل تفاصيل الفيلم قائمة على مجموعة «فلاش باك»، بعضها يتركز حول حياة التأثر يونس إبراهيم الأسدي، وبعضها حول حياة الممرض خليل أيوب في لبنان وهو ابن يونس الروحي الذي يلزم سريريه في المشفى.

أجبر مخرج الفيلم على أن يسمي الجزء الثاني «العودة»، على أساس أن كل رحيل يتبعه عودة، أو أن مفهوم الصراع العربي الصهيوني يقودنا للقول بأن العودة هي مسألة حتمية، وربما اشتق ذلك من خلال أن عودة المناضل يونس كانت مهياً بطريقة ما من خلال موته، وخروجه من حالة «الكوما» التي كانت تظهره في حالة شلل أمام الذكريات العظيمة التي يسردها له «خليل».

كل مشكلة في المخيم وكل خيانة وكل تفاصيل الحياة البائسة، يتم تجاوزها في الفيلم من خلال تدخل المرأة الكبيرة «أم حسن»، التي تلعب دور الإشارة إلى أن حياة النزوح مرحلة طارئة وبالتالي فإن كل ما يرتبط بها هو طارئ، وهو مرحلة ما قبل العودة... العودة التي تصير عليها أم حسن من خلال نموذج الذكريات التي تسردها حول المقاومين، ومن خلال تذكير «خليل» بأنه قبل كل شيء مقاوم، حتى في قصة حبه الفاشلة مع «شمس» التي تقتل بفعل عشوائية حياتها وتصرفاتها في المخيم.

يسهب المخرج في توظيف التاريخ وذكر الأحداث بتواريخها على اعتبار أن التاريخ هو من مصلحة المظلومين، لأن حوادثه إما أن تشير إلى جريمة إسرائيلية أو إلى تخاذل عربي وفي الحالتين تزداد

يمسك المهجر بضرع بقرته التي أصابها رصاص العدو، ذلك الضرع الذي يطعم اللاجئين خلال طريقهم من الجليل إلى لبنان، يحاول أن يتحسس شيئاً من الحياة المتبقية فيها... هذه هي تفاصيل المسأة التي تمنع في تواجدها في الذاكرة الورقية أو الفيلمية أو في ذاكرة اللاجئين، كما أمنت في تواجدها في كل تفاصيل «باب الشمس» تلك التحفة السينمائية التي وضعها يسري نصر الله كوثيقة فكرية تؤرخ لمسأة النزوح وحلم العودة.

هي المقاومة المتمثلة بشخص يونس الأسدي البسيط، الشاب الذي لا يعرف بعداً تاريخياً للمأساة، ولم يدرس معنى الاستيطان، ولم يقرأ كتاباً واحداً يشرح له مصطلح النزوح. ولد في ريف فلسطيني شديد البساطة والفقر، وتعرض كغيره من أبناء شعبه للاعتداء الإسرائيلي والترحيل، فوقف بصلابة جبال الجليل التي ينتمي إليه مقاتلاً مع مجموعة من الرجال، لم تساعدهم جيوش الإنقاذ، ولم يستطعوا التأقلم مع حياة المخيم... ثورة كانت وجودها حتمية تاريخية، هكذا صورها يسري نصر الله، في الرحيل وهو الجزء الأول من «باب الشمس»، الرحيل الذي تركت معظم معطيات الفيلم حوله، وتكررت صورة النزوح بين كل تفصيل وآخر، بحيث أصبحت الصورة المسايوية والجمالية في وقت واحد بالنسبة للفيلم، من خلال محاولة بث أكبر قدر من الحزن في صورة ضحايا النكبة الذين فقدوا وطناً وذهبوا وعيونهم تنظر إلى الخلف.

أما المخيم فهو صورة مأساوية جدلية. مخيم